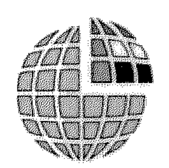
دراسات عالمية



النظام العسكري والسياسي في باكستان

تأليف : إيزابيل كوردونير
ترجمة : عبد الله جمعة الحاج

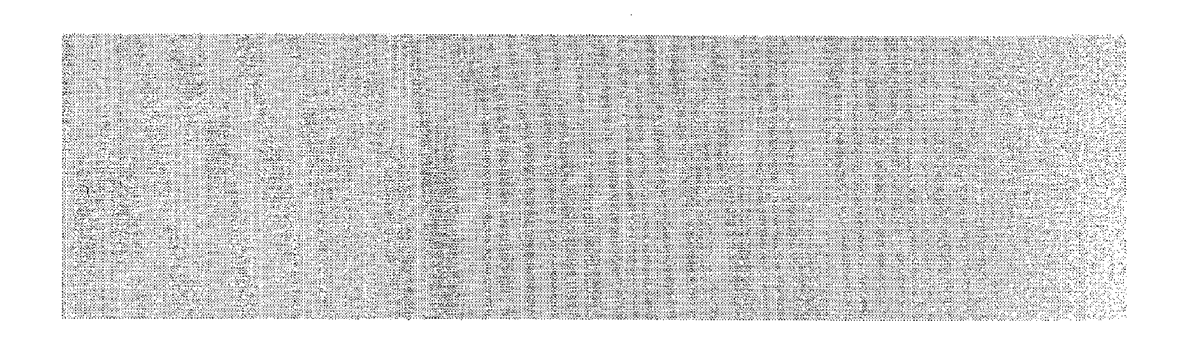


مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 37

اهداءات ٢٠٠٣

سفارة الإمارات العربية المتحدة



النظام العسكري والسياسي
في باكستان

تأليف : إيزابيل كوردونير
ترجمة : عبد الله جمعة الحاج

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة علمية مستقلة تعنى بالدراسات والبحوث وأهم المستجدات العالمية في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي بصفة عامة.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة «دراسات عالمية» التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتعلق باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحّب المركز بتلقي الترجمات وَالدراسات، وفق قواعد النشر الخاصة بسلسلة «دراسات عالمية».

دراســـات عــالـمـيـــة

النظام العسكري والسياسي في باكستان

تأليف: إيزابيـــل كـوردونيـــر

ترجمة: عبدالله جمعة الحاج

العدد 37

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of *The Military and Political Order in Pakistan* by Isabelle Cordonnier and published by the Programme for Strategic and International Security Studies in *PSIS Occasional Paper* no. 4/1999. ECSSR is indebted to the author and to the Programme for Strategic and International Security Studies for Permitting the translation, publication and distribution of this work under our cover.

الطبعة الأولى 2001

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة "**دراسات عالمية**"
على العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب : 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 6423776 - 9712 +
فاكس : 6428844 - 9712 +
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

تقديم

قام برنامج الدراسات الاستراتيجية والأمن الدولي بتكليف باحثين بكتابة أربع أوراق بحثية حول دور المؤسسة العسكرية في القرن الحادي والعشرين، وذلك بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيسه، التي حلت خلال عام 1999.

تطرح الورقة الأولى التي قمت بكتابتها استعراضاً عاماً لبعض الجوانب والتوجهات الرئيسية التي يحتمل أن تحدد معالم عالم الغد وتناقش الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها تلك الجوانب والتوجهات في مستقبل الأمن القومي والدولي. أما الورقة الثانية فقد كتبها أندرو لاثام (Andrew Latham) الأستاذ المساعد الذي يدرس مادة العلوم السياسية في كلية ماكليستر بجامعة مينيسوتا في الولايات المتحدة الأمريكية. وتتناول الورقة موضوعاً يكتسب أهمية متزايدة، وهو التحول الذي شهده مجال فن الحرب نتيجة لظهور "الثورة في الشؤون العسكرية" الناشئة، حسبما جرى فهمها وتطبيقها على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الورقة الثالثة يحلل لانكسن زيانج (Lanxin Xiang) الأستاذ في معهد الدراسات الدولية العليا في جنيف، دور المؤسسة العسكرية في الصين؛ وهو دور تتعاظم أهميته بلا شك في الوقت الذي تنتقل فيه هذه الدولة إلى ممارسة دورها بوصفها لاعباً قوياً ومؤثراً في الساحة الدولية.

بالنسبة إلى هذه الورقة، وهي الرابعة والأخيرة ضمن هذه السلسلة فقد أعدتها إيزابيل كوردونير. وليس من قبيل المصادفة المحضة – كما هي الحال في ورقة زيانج – أن تعالج هذه الورقة أيضاً شأناً يتعلق بدولة آسيوية. وفي الواقع فإن هذه القارة لم تصبح منطقة مهمة بسبب سرعة نموها الاقتصادي والسكاني فقط، بل تمكنت تبعاً لذلك أيضاً من زيادة قوتها العسكرية وتعزيزها. وقد نتجت هذه الزيادة أساساً عن بيئة دولية جديدة مهيأة لنشوب الصراعات أو تميل إلى عدم الاستقرار بشكل متزايد. لذا، لا يبدو أن دور القوات المسلحة في السياسة الدولية قد فقد أهميته على غرار ما جرى في أوربا في أعقاب الحرب الباردة. إن جهود التحديث المتلاحقة التي بذلها الكثير من الدول

الآسيوية، إن لم يكن معظم هذه الدول، بلغت ذروتها عندما قامت كل من الهند وباكستان، وبفارق زمني لا يتجاوز بضعة أسابيع في ربيع عام 1998، باختبار أسلحتهما النووية وأعلنتا انتماءهما إلى القوى التي تملك قدرات نووية.

وبينما يجوز لهاتين الدولتين أن تعتبرا نفسيهما بموجب تلك الخطوة دولتين "متاكفئتين نووياً"، فإنهما تختلفان اختلافاً جذرياً في النظام السياسي الذي تنتهجه كل منهما؛ فالهند تعتبر نفسها الديمقراطية العظمى التي تخضع القوات المسلحة فيها لسيطرة محكمة من قبل حكومة مدنية. على الجانب الآخر شهدت باكستان منذ استقلالها، تعاقباً كاد يكون حالة فريدة تناوبت فيها أنظمة حكم مدنية وعسكرية على تولي السلطة. وطبقاً للرأي الذي تطرحه كوردونير بصيغة مقنعة فإن «العلاقات بين المؤسسات المدنية والمؤسسة العسكرية هي في صميم الصراع على السلطة الذي تتسم به الحياة السياسية في باكستان»؛ وباكستان دولة مسكونة بهاجس الحفاظ على أمنها في مواجهة جارتها الهند وعلى ضوء الأوضاع المتقلبة فيها على الصعيد الداخلي. إن هذا الشعور المزدوج بانعدام الأمن في المحيطين الخارجي والداخلي، سواء كان مبرراً أو غير ذلك، يبدو غير مهم إلى ذلك الحد، ولكنه أعطى المؤسسة العسكرية دوراً مركزياً في الدولة. لذلك فلا غرابة كما ذكرت الكاتبة «ألا تبادر أي حكومة مدنية مطلقاً بمباشرة حوار حول علاقة المؤسسات المدنية بالمؤسسة العسكرية في باكستان».

لا يبدو أن هناك توقعاً كبيراً لاحتمال حدوث تغير جوهري في المستقبل المنظور؛ فقد جاء الدليل على ذلك في تشرين الأول/ أكتوبر 1999 عندما قام الجيش الباكستاني بتنفيذ انقلاب عسكري رابع ضد حكومة مدنية كانت تفتقد الشعبية إلى حد كبير. وقد كشفت الأحداث التي تلت ذلك الانقلاب عن تأييد قوي من قبل شعب أصابه قدر كبير من الإحباط وخيبة الأمل. وتدعي المؤسسة العسكرية في باكستان أنها أكثر قدرة على محاربة الفساد والمحسوبية وتحقيق حكم القانون وفرض النظام من الحكومة المدنية ذات الشرعية الديمقراطية المشكوك فيها، غير أن التجارب التي شهدتها دول أخرى تحت قبضة الحكم العسكري – مثل ميانمار اليوم ونيجيريا بالأمس والأرجنتين خلال فترة

السبعينيات من القرن العشرين - تبرهن على عدم انطباق مثل هذا الادعاء على جميع الحالات التي استولى فيها العسكر على السلطة.

وبناء عليه، فإن هذه الورقة هي عبارة عن شهادة جاءت في الوقت المناسب على ضرورة دراسة دور المؤسسة العسكرية بوصفها قوة سياسية فاعلة في المسرح الداخلي وباعتبارها الحارس لأمن البلاد في بيئة دولية متقلبة.

البروفسور كيرت جاستيجر (Curt Gasteyger)

مقدمة

هناك فيض من الأدبيات التي تناقش العلاقة بين المؤسسات المدنية والمؤسسة العسكرية في باكستان. وفي الواقع فقد أصبح تعاقب الأنظمة المدنية والعسكرية معتاداً لدرجة أنه يمكن أن يشكل العنوان الشامل لأي دراسة تتناول التاريخ السياسي لهذه الدولة، ومن المستحيل تفادي هذه المسألة حيث ظلت علاقة المؤسسات المدنية بالمؤسسة العسكرية في صلب الصراع على السلطة الذي طبع الحياة السياسية في باكستان منذ استقلالها عام 1947.

إن الكتابات التي تناولت موضوع "التحول الديمقراطي"، وبخاصة تلك المتعلقة بتفاعلات تبني الديمقراطية على النطاق العالمي هي أيضاً غنية ومتنوعة بالقدر نفسه؛ ففي خلال العشرين عاماً المنصرمة سلك العديد من الدول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية نهج التحول نحو الديمقراطية (Democratization). ويشير مصطلح التحول نحو الديمقراطية إلى «العمليات والمعالجات التي يتم من خلالها إما تطبيق قواعد وإجراءات ممارسة المواطنة في المؤسسات السياسية التي كانت تحكمها مبادئ أخرى في السابق (مثل السيطرة القسرية والتقاليد الاجتماعية وتقديرات الخبراء أو الممارسة الإدارية)، وإما توسيع تعريف هذه القواعد والإجراءات لتشمل أشخاصاً لم يكونوا يتمتعون سابقاً بمثل هذه الحقوق والواجبات (منهم على سبيل المثال الأفراد غير دافعي الضرائب والأميون والنساء والشباب والأقليات العرقية والمقيمون الأجانب)، وإما توسيع هذه القواعد والإجراءات لتشمل قضايا ومؤسسات لم تكن تخضع في السابق لمشاركة المواطن فيها (مثل الهيئات الحكومية والمؤسسات العسكرية والتنظيمات الحزبية وجمعيات النفع العام وجماعات المصالح [الخاصة] والمشروعات الإنتاجية والمؤسسات التعليمية والتربوية وغيرها)»[1].

يثير هذا التعريف حقيقة "التحول الديمقراطي" في باكستان؛ فقد ظلت هذه الدولة تخضع لحكم الجهازين التوأمين وهما البيروقراطيتان المدنية والعسكرية، إذ تسعى كل

منهما إلى استخدام الأخرى وسيلةً للوصول إلى السلطة السياسية أو الاستمرار في التمسك بها. وعند تطبيق التعريف الوارد أعلاه، يبدو لنا أن الدولة لا تحكمها المؤسسات السياسية، بل تحكم بوساطة التقاليد الاجتماعية والممارسة الإدارية؛ فالنساء والأقليات العرقية لا يعاملون بوصفهم شرائح كاملة المواطنة من قبل المجموعات العرقية الرئيسية في باكستان مثل البنجاب، بينما تتمتع المؤسسة العسكرية بحقوق وامتيازات تفوق حجم دورها في حماية الوطن والدفاع عنه.

تهدف هذه الورقة إلى توضيح أن باكستان دولة يستحوذ عليها القلق على أمنها وهو الأمر الذي هيأ للمؤسسة العسكرية دوراً مركزياً في الدولة؛ فقد ظل الشأن الدفاعي هو الشغل الشاغل لكل زعيم باكستاني منذ نيل الاستقلال، ودرج السياسيون على المطالبة الدائمة بأن يهتم رئيس الوزراء بمسألة "الاستعداد" للحرب. ومع ذلك فقد ظلت باكستان تتعايش مع هاجس الحرب بصورة مستمرة، سواء على الصعيد الدولي (الصراع المحتدم مع الهند حول إقليم كشمير، والحروب الهندية ـ الباكستانية التي تسببت باكستان في إشعالها في الأعوام 1948 و1965 و1971، ومقاومة الغزو السوفيتي لأفغانستان خلال الفترة 1979 ـ 1989 حيث كانت تتخذ هذه المقاومة من باكستان قاعدة انطلاق لها) أو على الصعيد الداخلي (معارضة استيلاء الجيش على السلطة في أعوام 1958و1979 و1999، والحرب الأهلية المستعرة خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين بين المذاهب والطوائف الإسلامية المتنافسة). وجاءت أحدث فورة للاهتمام الدولي بباكستان متسقة مع القاعدة التي ترى بأن باكستان تجتذب مثل هذا الاهتمام وتثير المخاوف في حالة واحدة وهي عندما تكون على شفير الحرب فقط. وكانت المخاوف الدولية قد أثيرت بفعل التجارب النووية التي نفذتها الهند ثم باكستان في أيار/ مايو 1998، وبسبب تصعيد القتال في كشمير عام 1999.

إن التفكر في الخطابات التي ألقاها كبار القادة العسكريين والمسؤولين من السلطات المدنية العليا خلال العقود المنصرمة تكشف لنا حاجتهم المتكررة للتأكيد على الالتزام بعنصري "الأمن القومي" و"الدفاع عن الوطن". فالخوف من العدوان الخارجي

يسيطر على الدولة ويبدو أن أسلوبها الأمثل للدفاع هو "الاستعداد الدائم" ، ويقتضي هذا الأسلوب أن يكون للمؤسسة العسكرية موقع مركزي ضمن أجهزة الدولة. وعلى امتداد تاريخ هذه الدولة ظلت هناك معارضة راسخة لتجاوز هذا النمط التقليدي من التفكير.

وهكذا فإن السلطة السياسية في باكستان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على ضمان أمن البلاد وبث الطمأنينة بين مواطنيها، وبالتالي فقد أضحى هناك اتفاق ضمني على أن وجود آلة حربية قوية هو أمر ضروري لاستمرار الحكم. وبناء عليه، فإن السلطة السياسية لا تركز على تسهيل تصريف مهام الدولة، بل تركز على حمايتها. إن تقاسم السلطة لا يرتبط بتوزيع القوة في إطار الدولة، بل ينتج عن الآليات التي تربط الجهازين البيروقراطيين المدني والعسكري. وعلاوة على ذلك، نجد أن الجيش (القوات البرية) يملك نصيب الأسد من القوة بين أفرع القوات المسلحة نظراً لكبر حجمه، حيث يبلغ عدد أفراده 520 ألف فرد من مجموع أفراد القوات المسلحة البالغ عددهم 587 ألف فرد[2].

تتناول هذا الدراسة أيضاً ارتباط باكستان بالبيئة الدولية، بالإضافة إلى القضايا ذات الصلة بأمنها الداخلي. وقد تم التشديد في هذا السياق على أن التطورات السياسية في باكستان حتى نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين كانت متوافقة والبيئة الدولية، وأنها قد أتاحت للحكام الذين تعاقبوا على حكم هذه الدولة أن يديروا دفة الحكم دون اعتراض أو مساءلة على الصعيدين الدولي والمحلي. إن فك ارتباط مخاوف باكستان الأمنية عن البيئة الدولية الذي حدث بتسارع مطرد (شاملاً انتهاء الحرب الباردة)، والذي لم يستوعبه القادة الباكستانيون بالكامل، مقروناً بالانفراط المستمر لعقد المنظومة الاجتماعية والسياسية القائمة عند نيل الاستقلال، أدى إلى تدهور هائل في مجال سيادة حكم القانون والنظام على الصعيد الداخلي، كما أدى إلى تراجع الوضع الدولي لباكستان. وفيما يتعلق بموضوع الأمن الداخلي، توضح هذه الدراسة أن إدراك أهميته بالنسبة إلى تحقيق الأمن الشامل للدولة قد أتى في مرحلة متأخرة من تاريخ البلاد، وهو العامل الذي أفضى إلى صعوبة معالجة هذا الخلل الأمني ومن ثم صعوبة توفير الأمن للسكان من خلال العملية الديمقراطية.

الفصل الأول

جذور القوة العسكرية في باكستان

يمكن أن نفهم القوة والهيبة اللتين تتمتع بهما المؤسسة العسكرية في باكستان على أفضل نحو عندما نضعهما في السياق السياسي المتعلق بإنشاء جمهورية باكستان عام 1947، فالأساس الذي بنيت عليه الدولة هو الذي أدى إلى هيمنة المؤسسة العسكرية على المؤسسات القومية الأخرى. لقد تم إنشاء باكستان لكي يُتاح للمسلمين في إمبراطورية الهند البريطانية أن يعيشوا بحرية بعيداً عن حكم الأغلبية (الهندوسية). أفرز هذا الوضع حقيقتين: أولاً؛ إن إنشاء باكستان بهذا الأسلوب كان يمثل من الأساس رفضاً للاعتراف بمبدأ "الديمقراطية للجميع" والتي تستند إلى أسس الحرية والعدالة، وثانياً؛ لقد اعتبر الدين العنصر الوحيد المهم في تحديد هوية مواطني باكستان مستقبلاً. وما إن تم قبول مبدأ دولة للمسلمين حتى بوشر في إنشائها من العدم، وقد كانت القوات المسلحة هي أول مؤسسة في الدولة تمارس مهامها، حيث تم تكليفها خلال العام الأول من عمر الدولة بأعمال إغاثة اللاجئين والتدخل في إقليم كشمير. ولكن القوات المسلحة كانت إرثاً مباشراً من إمبراطورية الهند البريطانية ولم تكن تمثل الدولة الوليدة. وانشغلت القوات المسلحة بالعمل على جبهات عديدة وفقدت حسها العسكري الاحترافي على الفور وأصبح امتلاك أدوات السلطة هدفاً في حد ذاته، بينما أضحى أداؤها لوظيفتها العسكرية - وعلى نحو متناقض - مجرد ذريعة لاكتساب المزيد من السلطة السياسية.

السلطة السياسية في إطار قومي معقد

بيئة حرب وتجزئة لم تكتمل

تساعد الثقافة السياسية في باكستان على التهيئة للعنف و«تحث على المواجهة بدلاً من التفاهم والتراضي»[3]، وقد تأثرت كثيراً بالعنف والحرب، وثمة ثلاثة عناصر تؤيد هذه الفكرة: أولاً؛ هناك الإرث الذي أفرزته "اللعبة الكبرى" التي تشير إلى التنافس

الذي جرى في القرون الوسطى بين إنجلترا وروسيا في منطقة آسيا الوسطى. وفي تلك الفترة شكلت المناطق التي تكونت منها باكستان لاحقاً أرضية مثالية لتدريب المجندين البريطانيين من الشباب، وكانت لهم مثل منطقة الغرب الأقصى (في التراث الأمريكي)، وكانت هذه المنطقة تمثل أرض الفتوحات حيث سنحت لصفوة الضباط بتطبيق التقاليد التي تشربوها في معاهدهم العسكرية وتجربتها على أرض الواقع (ومنها مبدأ الشرف وفنون المهارة القتالية والإقدام)، كما أتاحت لهم مواجهة خصوم شرسين مصممين على تحقيق النصر. وفي عام 1857، عندما قرر البريطانيون الاحتلال الفعلي لهذه المناطق التي كانت قد ضُمت حديثاً إلى الإمبراطورية، واجهوا ثورة شاملة من القبائل المحلية واضطروا إلى إرسال 35 ألف جندي لقمعها دون أن ينتصروا في أي معركة انتصاراً حاسماً[4]. ثانياً؛ كان من آثار عملية التقسيم ومجازر صيف عام 1947 أنها خلفت ذكريات قاسية. لقد امتد تأثير هذه الأحداث إلى كل أسرة في باكستان وأشاع جواً من العنف في الحياة العامة وعلى المستوى الخاص ما يزال خصباً في الخيال الباكستاني. ثالثاً؛ إن مفهوم الباشتونوالا (Pushtunwala) – وهو مبدأ الشرف في ثقافة الباشتون، الذي يستند إلى عناصر منها أخذ الثأر والكرم وعفة المرأة وخضوعها لسلطة الرجل والتنافس بين أبناء العمومة – مايزال يشكل مرجعية في كل أنحاء باكستان عبر السنوات؛ كما أنه يبرر التقدير الشخصي للفعل الذي يشكل إهانة أو اعتداء.

وقد ترك التقسيم تأثيراً مستديماً آخر في باكستان؛ إذ فشل في تحديد مصير ولاية جامو وكشمير التي قرر حاكمها الهندوسي الانضمام إلى الهند على الرغم من أنها تضم أغلبية سكانية مسلمة. وكانت أول حرب هندية-باكستانية قد اندلعت في أواخر عام 1947 عندما حاولت القوات المسلحة الباكستانية استعادة الولاية بالقوة، وتم إيقاف هذه الحرب بوقف إطلاق نار دعت له الأمم المتحدة وأجازته في قرارها الصادر في 13 آب/ أغسطس 1948، وتم وضع الحدود المؤقتة تحت إشراف الأمم المتحدة. ومن ثم، فقد تم تقسيم وترسيم الحدود الباكستانية من جبال الهيمالايا نزولاً إلى إقليم البنجاب بموجب خط مراقبة وهو خط لا يشكل حدوداً دولية، وينتهي في منطقة سياتشين (Siachen Glacier) الجبلية المغطاة بالجليد، حيث ما تزال حدوده الدقيقة محل نزاع بين الهند

وباكستان. وعلاوة على ذلك، فإن المناطق الواقعة شمالي خط المراقبة (التي ماتزال تسمى المناطق الشمالية) ظلت تحت الحكم الباكستاني المؤقت منذ عام 1947. وطبقاً لبنود قرار الأمم المتحدة الصادر عام 1948 من المقرر إجراء استفتاء حول تقرير المصير في حدود كشمير المحددة عام 1947؛ ولذلك فإن أراضي هذه المناطق لا يمكن ضمها إلى الدولة ومنحها وضعية المحافظات الكاملة إلا بعد التوصل إلى تسوية شاملة لقضية كشمير برمتها. وبناء عليه، فإن الحد الشمالي لباكستان ليس حدوداً دولية رسمية بكل المقاييس.

الإسلام ديناً للدولة

ذكرنا فيما سبق أن باكستان دولة أنشئت لكي تكون وطناً قومياً لمسلمي شبه القارة الهندية. وقد استند هذا المشروع إلى فكرة مضمونها أن المسلمين مجموعة سهلة التعريف في الإمبراطورية البريطانية بأكملها، وفي هذا الإطار كانت الديانة هي العامل الذي يحدد هوية الفرد. بيد أن هذه الفكرة تعرضت لتحد فوري حيث حصلت الرابطة الإسلامية على نتائج مخيبة للآمال في انتخابات عام 1937 في إقليمي البنجاب والحدود الشمالية الغربية اللذين تقطنهما أغلبية مسلمة[5]. إن تقسيم الدولة الوليدة إلى كيانين يفصل بينهما ألف ميل من الأراضي الهندية كان يشكل عاملاً إضافياً للتفكك.

أما العامل الثاني الذي ما يزال يخيم على الحياة السياسية في باكستان فهو صعوبة تعريف "المسلم"؛ ففي باكستان يعتبر الانقسام الديني الرئيسي هو ذلك الذي يحدث بين مذهبي السنة والشيعة، اللذين يتصارعان على حق اعتبار أحدهما المذهب "الصحيح" للمسلمين.

دولة ذات أعراق متنوعة

من الخصائص الرئيسية لباكستان أنها دولة تضم أعراقاً متعددة؛ فعندما نالت استقلالها، كانت هناك خمس مجموعات عرقية في الدولة الوليدة هي البنجاليون في شرق باكستان والبلوش والبنجاب والباشتون والسند في غرب باكستان. وبعد ذلك جاءت أقليات من المهاجرين الذين يتحدثون لغة الأوردو من شمالي الهند ليستقروا في

المدن الجنوبية بإقليم السند وهي كراتشي وحيدر آباد. يشير الإحصاء السكاني الذي تم إجراؤه في باكستان عام 1951 أن تعداد سكانها هو 76 مليون نسمة يتكونون وفقاً للنسب التالية: 40.6٪ بنجال؛ 20.8٪ بنجاب؛ 5٪ باشتون؛ 3.9٪ من السند؛ 2.5٪ مهاجرون؛ 1٪ بلوش[6]، وكان كل واحد من الأقاليم الإدارية الأربعة يضم مجموعة عرقية كبيرة واحدة باستثناء إقليم السند الذي يختلف بصورة ملحوظة. وطبقاً للإحصاء السكاني الذي تم عام 1961 يتحدث 95٪ من سكان البنجاب اللغة البنجابية، بينما يتحدث 98.4٪ من سكان المنطقة الشرقية من باكستان اللغة البنجالية، ويتحدث 90٪ من سكان إقليم الحدود الشمالية الغربية لغة الباشتو. ويعتقد 51.7٪ من سكان إقليم السند أن لغة الأوردو هي لغتهم الأم[7].

لم يعترض محمد علي جناح - مؤسس باكستان الذي تلقى تعليماً في بريطانيا وتوفي عقب نيل الاستقلال بوقت قصير - على السياسة البريطانية المعروفة القائمة على مبدأ "فرّق تَسُد". ولم يتم ابتكار أي سياسة لصهر المجموعات العرقية أو لتعبئتها في مشروع قومي يعلو على خصوصياتها (كما حدث في فرنسا ما بعد الثورة على سبيل المثال). وقد تم اعتبار مسألة بناء هوية قومية للأمة في الدولة الوليدة أمراً غير ذي أهمية، حيث كان متوقعاً أن يكون الدين هو العنصر الرابط الذي سيحقق الاندماج، وأن وضعية الأمة لا تحتاج إلى بناء لأنها موجودة في الأصل؛ وقد أدى ذلك إلى تجميد أوضاع المجموعات العرقية عند الحالة التي تركها عليها البريطانيون فلم تتطور علاقاتها؛ إذ تشكلت القوات المسلحة من البنجابيين وانشغل السند بامتلاك الأراضي وزراعتها بينما كان الباشتون والبلوش قبائل رحَّلاً.

قوات مسلحة لا تمثل التركيبة السكانية

جيش يهيمن عليه البنجاب

كان لدى البريطانيين اعتقاد قوي أن الهند تتكون من مجتمعات متنوعة ومتشعبة وأنها عبارة عن مجموعة من الأمم ذات الخصائص والصفات المختلفة[8]. واعتقد

البريطانيون أن بعض "الفئات العرقية" أكثر ميلاً إلى الروح العسكرية من غيرها وباشروا تجنيد البنجاب بصورة مكثفة، إذ جندوهم ضمن فئة الجنود في صفوف القوات خلال المرحلة الأولى، ثم سمحوا بالتحاقهم بالخدمة العسكرية ضمن سلك الضباط في الجيش البريطاني الهندي خلال مرحلة لاحقة. وعندما تحقق الاستقلال، أدت هيمنة البنجاب على سلك الضباط إلى مطالبتهم بوضعية خاصة في حكم الدولة الجديدة. لقد كانت نسبة 75٪ من ضباط الجيش تنحدر من ثلاث مناطق في إقليم البنجاب (هي كامب بيلبور وجيلم وراوالبندي) ومن منطقتين مجاورتين في إقليم الحدود الشمالية الغربية (هما كوهات ومردان)؛ هذا على الرغم من أن هذه المناطق الخمس كانت تضم حوالي 9٪ فقط من مجموع السكان الذكور في باكستان.

تم تكريس أهمية إقليم البنجاب لباكستان عامة ضمن مناهج تدريب قادة المستقبل من الضباط في كلية القيادة والأركان بمدينة كويتا[9]. ويجري تلقين الضباط الدارسين هناك بأن لكل دولة إقليماً ذا أهمية حيوية، وأنه يضم التركيز الاستراتيجي من السكان والسلطة السياسية والعوامل الاقتصادية الحيوية «وأن فقدانه سيؤدي عادة إلى انهيار قدرة الأمة على المقاومة». وبالطبع فقد تم تلقينهم أن إقليم البنجاب هو الإقليم الحيوي لباكستان.

كان لإقليم البنجاب مكانة مركزية مهمة في إمبراطورية الهند البريطانية وكان بمنزلة سلة غذاء لها؛ فابتداءً من عام 1891 كانت المنطقة التي تضم إقليمي البنجاب وهاريانا بحدودهما المعروفة اليوم هي الأفضل من حيث الإنتاج الزراعي[10]، وظلت الرقعة الزراعية في هذين الإقليمين تنمو بنسبة 0.93٪ كل عام خلال الفترة 1891 ـ 1947 وكان إقليم البنجاب غنياً بالصناعات، وحتى المناطق الفقيرة فيه أصبحت أكثر غنى بعد أن وفر تجنيد أعداد كبيرة من مواطني الإقليم للخدمة العسكرية[11] فوائد اقتصادية لتلك المناطق.

ساهم البنجابيون بنشاط كبير في معركة النضال من أجل الاستقلال، ومكنتهم ثروتهم من تحقيق الاستفادة القصوى من الحكم الذاتي الإقليمي الذي طبقه البريطانيون طبقاً لأحكام قانون حكومة الهند لعام 1935، ولم يكونوا يرغبون في التنازل عن قوتهم

لصالح سلطة سياسية مركزية يسيطر عليها البرلمان، كما لم يرغبوا في أن يحد هذا المركز من سيطرتهم على الجيش[12].

مخاطر هيمنة البنجاب على الجيش

على الرغم من أن البنجاليين كانوا أكبر فئة عرقية في الدولة الوليدة لكنهم لم يُستوعَبوا في صفوف القوات المسلحة الباكستانية باستثناء الوحدتين اللتين تشكلت منهما كتيبة شرق البنجال؛ وقد خضعوا لإجراءات وتدابير تتسم بالعنصرية والتمييز ضدهم، وكان لذلك التعامل تداعيات وإفرازات أثرت كثيراً في مستقبل البلاد لاحقاً، حيث كان للضباط من أصل بنجالي دور ريادي في مقاومة القوات المسلحة الباكستانية خلال الحرب الأهلية التي جرت خلال عامي 1970ـ 1971.

إن القوات المسلحة في باكستان لم تشكل مطلقاً بوتقة انصهار للهوية القومية على غرار ما جرى في الهند المجاورة؛ فقد كان تمثيل المجموعتين العرقيتين السند والبلوش ضعيفاً، وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار الاعتقاد السائد أنهم عسكريون متميزون. إن حرمانهم من إبراز دورهم العسكري المهم كان أيضاً بمنزلة تشكيك في ولائهم للدولة وطعن في استعدادهم للدفاع عن الوطن وأرض المسلمين.

الجيش والإسلام

مع بزوغ فجر الاستقلال، أكدت القوات المسلحة الباكستانية أهمية الإسلام باعتباره عاملاً مُوحّداً[13]. ولم تكن هناك أي وحدات تتكون من المسلمين حصرياً في الجيش الهندي البريطاني؛ فقد كان البريطانيون يخشون من تجدد الثورة الكبرى التي اندلعت عام 1857، لذا فقد تم في عام 1947 تشكيل كتائب عسكرية في خضم جو من الكراهية المفرطة والعداء تجاه الهند. وكان من السهل نسبياً إدماج الهيكل التنظيمي والتسلسل القيادي للوحدات العسكرية البريطانية في إطار إسلامي. وفي هذا السياق أورد أس. كوهين (S. Cohen) تعليقاً مقتبساً من حديث جنرال باكستاني قال فيه: «إن الإسلام

دين يعرف درجة نسبية من الخضوع للنظام والتوحيد؛ فعلى سبيل المثال يصطف المسلمون عند أداء الصلاة في صفوف منسقة ومستقيمة وهناك رجل (إمام يؤم الجماعة) يقف أمامها. لدينا نظام وجوهر، لذا فإنني أرى أن الفرد المسلم لديه شيء من المرجعية التي يسترشد بها ولديه شيء من التنظيم والانضباط»[14].

المؤسسة العسكرية في السلطة: الإخفاقات الأولى

العسكر في الحياة السياسية

بعد أقل من عشر سنوات من نيل الاستقلال وجد جنرالات الجيش الباكستاني أنفسهم وقد جُروا إلى أداء أدوار حاسمة في السياسة الداخلية والخارجية للبلاد.

لقد أدت الوفاة المبكرة لأول زعيمين مدنيين للبلاد وعدم كفاءة خلفهما إلى التدخل المباشر من قبل المؤسسة العسكرية في شؤون الدولة في وقت مبكر من عمرها وهو عام 1953، وذلك عندما دعمت القوات المسلحة قيام الحاكم العام غلام محمد بالاستيلاء على السلطة، وكان الجنرال أيوب خان - رئيس أركان الجيش منذ عام 1951 ووزير الدفاع منذ عام 1954 - قد تبوأ مركزاً مهماً في عملية صنع القرار حيث كان بوسعه أن يرفض أي سياسات يعتبرها مناقضة لمصالح القوات المسلحة. وقد أتاح له استيلاء الجيش "سلمياً" على السلطة في عام 1958 إعلان الأحكام العرفية خلال الفترة 1958-1962 لكي يحقق التعديلات الدستورية التي كانت تهدف إلى تعزيز سلطته. ونظراً لتصاعد المعارضة الداخلية ضد الجنرال أيوب خان فقد أمر بإعادة فرض الأحكام العرفية في آذار/ مارس 1969 وعيَّن الجنرال يحيى خان مسؤولاً عن تطبيقها. وفي عام 1970 أجاز الجنرال يحيى إجراء انتخابات عامة يمارس فيها حق الاقتراع وذلك للمرة الأولى في تاريخ باكستان. بيد أن الجنرال يحيى وذوالفقار علي بوتو رئيس حزب الشعب الباكستاني رفضا الاعتراف بالفوز الانتخابي الذي حققته رابطة عوامي بزعامة الشيخ مجيب الرحمن وهي بصفة رئيسية حزب يمثل منطقة شرق باكستان. أدى رفض الاعتراف بنتيجة الانتخابات إلى إشعال انتفاضة مدنية أخمدتها القوات المسلحة

الباكستانية. وفي 26 آذار/ مارس 1971 تم إعلان استقلال بنجلاديش، إلا أنه لم يصبح نافذاً ويحول إلى حقيقة إلا في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، وذلك في أعقاب اندلاع حرب أهلية وتدخل القوات المسلحة الهندية لمساندة الانفصاليين البنجاليين.

شهدت فترة حكم الجنرال أيوب خان انضمام باكستان لسياسة الاحتواء التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي السابق، وفي عام 1953 بدأت باكستان في تلقي المعونات العسكرية والاقتصادية الأمريكية، وفي عام 1954 أصبحت عضواً في منظومة الدول الموقعة على معاهدة حلف جنوب شرقي آسيا (حلف مانيلا). انضمت باكستان في عام 1955 إلى منظمة الحلف المركزي "السنتو" (CENTO) إلى جانب كل من إيران والعراق وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية. وخلال فترة الخمسينيات بدأ إيفاد الضباط الباكستانيين لتلقي التدريب في الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من المملكة المتحدة، وفي الستينيات أقامت باكستان علاقات وثيقة مع الصين عندما كانت العلاقات الهندية ـ الصينية تشهد تدهوراً متسارعاً (حرب الحدود عام 1962)، وكان الدعم الدبلوماسي والمساعدات الفنية من الصين قد ساعدا باكستان كثيراً إبان حربها عام 1965 ضد الهند.

قدرة عملياتية متدنية

أصبح الدفاع عن الدولة أولوية عظمى في هذا المحيط الذي تكتنفه ذكريات التقسيم والتجزئة، وبالتالي فقد أصبح الإنفاق العسكري على وجه السرعة أهم بند من بنود الإنفاق العام؛ إذ شكل خلال الفترة 1947 ـ 1959 أكثر من 50٪ من الإنفاق العام سنوياً، وتصاعد إلى أن وصل إلى حوالي 73٪ في الفترة 1950 ـ 1951، وبلغ نسبة 64٪ خلال الفترة 1955 ـ 1956[15].

كان الجنرال أيوب خان، رئيس أركان الجيش خلال الفترة 1951 ـ 1958 منشغلاً بتحقيق السيطرة السياسية على السكان أكثر من اهتمامه بتنظيم القوات المسلحة؛ إذ كانت القوات المسلحة الباكستانية في عام 1947 أبعد ما تكون عن وضعية القوة المنظمة

وكانت تشكل نسبة 36٪ من الجيش الهندي البريطاني[16]. وكان العسكريون، البالغ عددهم 150 ألف فرد و 2500 ضابط مسلم، الذين التحقوا بالقوات المسلحة الباكستانية في بداية تشكيلها يفتقدون التدريب والكفاءة والمعدات، واعتمدت هذه المجموعة على الدعم البريطاني خلال فترة الأعوام الأربعة إلى الخمسة الأولى من عمرها. وفي الواقع كانت العمليات العسكرية التي جرت في كشمير خلال تشرين الأول/ أكتوبر 1947 قد تمت تحت إشراف المارشال البريطاني كلود أوشنليك (Claude Auchinleck)، الذي ظل يتبوأ منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة الهندية والباكستانية حتى يوم 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948[17]. ولم تكن القيادة العسكرية العليا منظمة بالكامل عندما قامت باكستان بهجوم على الهند في عام 1965. كانت العمليات العسكرية غير منظمة وكان كل فرع من القوات المسلحة يخوض المعارك بناء على الأوامر والتعليمات الصادرة إليه من قادته المباشرين من دون أي تنسيق بين رؤساء أركان هذه الأفرع[18].

خسرت القوات المسلحة الباكستانية جميع الحروب الثلاث التي خاضتها في دفاعها عن المصالح الأيديولوجية والحدود الجغرافية للدولة، علاوة على ذلك كانت الوحدة الوطنية مهددة في اثنتين من هذه الحروب، وكانت صورة باكستان مهددة أيضاً باعتبارها الوطن الأم لمسلمي شبه القارة الهندية؛ فقد فشلت القوات المسلحة الباكستانية خلال الفترة 1947 ـ 1948 في ضم كشمير، وفي عام 1965 انتهى هجومها الفاشل ضد الهند إلى لا شيء باستثناء المفاوضات المذلة لتحرير أسرى الحرب. وفي عام 1971 لم تتمكن القوات المسلحة الباكستانية من احتواء انفصال إقليم شرق باكستان والانتصار على العدو الهندي اللدود الذي جاء لنصرة المتمردين وإنقاذهم.

وفي الواقع، فقد عبَّرت عامة الشعب الباكستاني عن عدم الرضا بعد الهزيمتين العسكريتين اللتين منيت بهما القوات المسلحة الباكستانية في عامي 1965 و1971. ومع ذلك فقد استمرت النظرة إلى القوات المسلحة باعتبارها مؤسسة تتصف بالشرف والاستقامة، وأنها تسعى إلى أداء مهام تخص المصلحة العامة عن طريق الدفاع عن الوطن الأم ضد الأعداء الخارجيين والدفاع عن الأساس الفكري الذي أسس عليه هذا

الوطن. بيد أن هذا التقدير والتفهم لمكانة القوات المسلحة في المجتمع الباكستاني قد أخذ في التلاشي المستمر خلال العقود اللاحقة.

وصل العسكر إلى سدة الحكم واستولوا على السلطة بسبب غياب السياسيين الملتزمين الراغبين في تجاوز إرث الحقبة البريطانية وإيجاد بيئة قومية حقيقية في مناخ "مدني" يحظى بالقبول والإجماع العام. لقد كان هناك قبول ضمني للهيمنة البنجابية على القوات المسلحة، وعلى وجه الخصوص الجيش. كان ذلك بمنزلة اعتراف بالموقع المركزي لإقليم البنجاب ودوره المهم في الأنشطة الحيوية للدولة وهي الاقتصاد والدفاع، فهناك مفهوم يعتبر أن السلطة في المركز وأنها يجب أن تبقى هناك. لم تكن هناك أي فكرة لاقتسام السلطة بين المجموعات العرقية المختلفة أو إشاعتها بين القاعدة الواسعة من السكان. لقد ظلت السلطة في وضعية ثابتة ولم تكن تتسم بالدينامية. ولكن تزايدت صعوبة التمسك بهذا المفهوم للسلطة خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين عندما بدأت باكستان تدخل في أوقات أكثر صعوبة على الصعيدين المحلي والخارجي.

الفصل الثاني

الصراع بين القادة المدنيين والعسكريين

استند النظام السياسي في باكستان منذ نشأته على توزيع السلطة بين المجموعات العرقية الرئيسية في الدولة الوليدة. وكما أشرنا في الفصل السابق فقد تُرك قطاع القوات المسلحة ليهيمن عليه سكان البنجاب بينما نجد أن المهاجرين - وهم السكان المسلمون المتحدثون بلغة الأوردو، المتحدرون من سهول جانج والذين هاجروا من مناطقهم واستقروا بصفة رئيسية في إقليم السند - قد استأثروا بجهاز الخدمة المدنية. وحيث إنهم أفضل تعلماً وأكثر مساهمة في الحياة السياسية من السكان المحليين، ويشكلون حوالي 53.9٪ من سكان كراتشي[19]، فقد ارتقوا الهرم الوظيفي بسرعة ليصلوا إلى أفضل المناصب في جهاز الخدمة المدنية بباكستان، وذلك إلى جانب بعض ممثلي العائلات البنجابية الكبرى. ونظراً لافتقاد الطبقة الأرستقراطية الباكستانية لأي تقاليد سياسية فقد تمكن المهاجرون المثابرون من أداء دور بارز في حكم الدولة الجديدة، وكانت سلطتهم تزداد قوة وتعزيزاً على الدوام بسبب غياب الانتخابات التشريعية في باكستان في ذلك الوقت. وبعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق لياقت علي خان في عام 1951 تولى مسؤولو الخدمة المدنية الذين لم يُنتخبوا تصريف شؤون الحكم في البلاد. وحتى بعد الانقلاب الذي استولى فيه الجنرال أيوب خان على السلطة عام 1958 تمتع البيروقراطيون بهامش حرية كبير في تصريف مهامهم اليومية.

كان مُلاك الأراضي (الإقطاعيون) من السند والبنجاب ينتخبون من قبل سكان الأرياف الأميين في باكستان، وكان تنظيم الأحزاب السياسية ضعيفاً وفضفاضاً، وكانت تُسخر لخدمة أهداف زعمائها بشكل أفضل.

إن تركيز ذوالفقار علي بوتو، الزعيم الجماهيري الذي يتمتع بشعبية هائلة، على طرح المركزية في الحكم والدعوة إليها أضر بالتوازن الهش بين الجماعات العرقية وأثار عدم الثقة من جانب العسكر. لقد وصل ذوالفقار علي بوتو إلى سدة الحكم خلال عقد

زمني كان مواتياً لبروز القادة الصاعدين من صُلب القاعدة. وعندما تحول المحيط الإقليمي نحو المزيد من التحديات العسكرية، أعاد الجنرال ضياء الحق الحكم العسكري في باكستان وحافظ على استمراره لمدة عشرة أعوام بفضل شخصيته القيادية، ونظراً للظروف الخاصة التي سادت منطقة جنوب شرقي آسيا خلال الثمانينيات من القرن العشرين.

مركزية السلطة: نحو الاضطراب السياسي

كان هذا النظام السياسي المقبول ضمنياً يتعرض للحل التدريجي بسبب اندفاع ذوالفقار علي بوتو نحو اكتساب المزيد من السلطات الفردية وتكريسها في يده فضلاً عن ازدرائه للمؤسسات الديمقراطية وعدم احترامه لها. وعلى عكس التوقعات التي تزايدت نتيجة إجراء أول انتخابات مباشرة لاختيار قائد يتولى حكم باكستان، فإن السلطة لم تُقتسم مع الشعب، بل جرى تركيزها بصورة متزايدة في يدي ذوالفقار علي بوتو. لقد أرست تلك الممارسة سابقة سيئة في الحياة السياسية الباكستانية.

سياسات ذوالفقار علي بوتو: المركزية المفرطة للسلطة

وصل ذوالفقار علي بوتو إلى حكم باكستان في ظل ظروف متناقضة؛ فقد رفض قبول الاختيار الشعبي (الذي منح أغلبية الأصوات للشيخ مجيب الرحمن زعيم حزب رابطة عوامي التي تمثل شرق باكستان)، ولكنه قبل بالتقسيم لكي يستولي على السلطة في إسلام آباد. وقد تولى تصريف شؤون البلاد عندما أصبح المسؤول الأعلى عن تطبيق الأحكام العرفية فيها (تم رفع الأحكام العرفية في آذار/ مارس 1972 فقط).

كانت سياسات بوتو تقوم على أساس تعزيز قوة السلطة التنفيذية لكي تتمكن من تحييد قوة المؤسسة العسكرية على نحو أفضل؛ ففي عام 1973 ألغى جهاز الخدمة المدنية في باكستان، المعروف بالتزام الانتقائية المفرطة في اختيار منسوبيه، وأنشأ هيكلاً إدارياً خطياً قائماً على التسلسل الهرمي. وكان من المفترض أن يضخ هذا الإصلاح الإداري دماء جديدة في الجهاز البيروقراطي، وأن يُلغي البنية الازدواجية القائمة حينها بسبب

وجود مستويين هما منسوبو جهاز الخدمة المدنية الباكستاني من جهة والموظفون المدنيون الآخرون الذين لا ينتمون في الأصل إلى جهاز الخدمة المدنية في باكستان من جهة أخرى. وعلى الرغم من ذلك لم تتحقق النتائج المرجوة من تلك الخطوة، حيث احتفظ الموظفون المنتمون أصلاً إلى جهاز الخدمة المدنية في باكستان بالمناصب المهمة والمواقع الرئيسية. وعلاوة على ذلك، تلا تنفيذ هذا "الإصلاح الإداري" تأميم مؤسسات في 33 قطاعاً صناعياً، ما أدى إلى زيادة عدد موظفي الخدمة المدنية من غير المهاجرين وأتاح للرئيس ذوالفقار علي بوتو أن يضع أتباعه في مناصب مهمة.

كان الإصلاح الإداري الذي أدخله ذوالفقار علي بوتو مدفوعاً بعاملين: أولاً، باعتباره أول زعيم منتخب من أصل باكستاني كان في وضع يمكنه من الحد من نفوذ المهاجرين القادمين من الهند. ثانياً، كان بوتو يريد إحكام السيطرة السياسية على الجهاز البيروقراطي وليس العكس. ومن ثم فقد قام بتركيز السلطات وتكريسها في يديه شخصياً، ليقوم بوضعها تحت إمرة الحكومة والقوات المسلحة بمجرد فراغه من إصلاحهما على النحو الذي يلبي رغباته وطموحاته، ولكنه في الوقت نفسه يضر بالمؤسسات المنتخبة[20]. ولم يسمح بوتو بإضفاء السمة المؤسساتية على المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية على المستوى القومي من خلال الأحزاب السياسية، كما لم يسمح بإنشاء مؤسسات مستقلة للحكم الذاتي.

من القاع إلى القمة: المؤسسة العسكرية في عهد ذوالفقار علي بوتو

كان لذوالفقار علي بوتو موقف غامض تجاه القوات المسلحة؛ ففي بداية عهده أجرى إصلاحات عميقة في هذه المؤسسة لكي يسحق قوتها ونفوذها، ولكنه عاد في مرحلة لاحقة ليعتمد عليها بصورة متزايدة في تأمين بقائه في السلطة.

فقد قام في المرحلة الأولى بتطهير القوات المسلحة من حوالي 1400 ضابط، وقام على الفور بإنشاء قوات الأمن الاتحادية، وهي قوات عسكرية شبه نظامية كانت تشكل في الواقع حرسه الشخصي وتؤدي دور قوات الأمن الداخلي[21]. وقام بوتو بإصدار

كتاب عام 1976 يتحدث عن الشأن الدفاعي بعنوان «**الكتاب الأبيض في الشؤون الدفاعية**» *The White Book on Defense* (وهو الكتاب الوحيد في هذا الخصوص إلى هذا اليوم) وأظهر تقديره لأهمية القيادة العسكرية العليا للمؤسسة العسكرية بإنشائه رئاسة هيئة الأركان المشتركة. يقوم رئيس هذه الهيئة بمساعدة رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، في إدارة العمليات الحربية في زمن الحرب، وقد اقتصرت مدة خدمة رئيس هيئة الأركان المشتركة على ثلاث سنوات فقط. وكان ذوالفقار علي بوتو قد عيَّن الجنرال ضياء الحق رئيساً لهيئة الأركان المشتركة بعد أن اعتبره عسكرياً متجرداً من أي طموحات سياسية.

ولكن سرعان ما أبدى بوتو رغبته في عدم المساس بمصالح المؤسسة العسكرية التي كان يعي جيداً ثقلها السياسي. كانت البيئة الإقليمية ماتزال مشحونة بالتوتر؛ فقد كان الهدف من اتفاقية سيملا (Simla) هو تحرير 90 ألف أسير حرب باكستاني ولم تكن موجهة لتحسين العلاقات الثنائية بين الدولتين[22]. وفي عام 1974، زاد التفجير النووي "السلمي" الذي نفذته الهند مشاعر الإحساس بعدم الأمن في باكستان وعزز من تصميم بوتو على تحقيق برنامج نووي، ولذلك فقد كان بحاجة إلى تعاون كامل من قبل الجيش. وجاء تولي الأمير داود للسلطة في أفغانستان عام 1973 فأثار اضطراباً في منطقة الباشتون الحدودية[23].

بعد أن هبت حركة شعبية ضخمة احتجاجاً على الفوز الانتخابي المُعلن لبوتو، لجأ الأخير إلى الجيش بشكل متكرر لقمع هذه الانتفاضات وتأمين بقائه في السلطة، وحافظ على ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري التي بلغت 55.6٪ خلال الفترة 1970 ـ 1971؛ و59.3٪ خلال الفترة 1972 ـ 1973؛ و44.7٪ خلال الفترة 1976 ـ 1977[24]. وفي نيسان/ إبريل 1977 تم إعلان الأحكام العرفية في ثلاث مدن كبرى هي حيدر آباد وكراتشي ولاهور، كما تم تفويض صلاحيات واسعة للسلطات العسكرية لكي تستعيد النظام العام[25]. إن الانقلاب العسكري في الخامس من تموز/ يوليو 1977 وإعلان

الأحكام العرفية (للمرة الخامسة خلال 30 عاماً) قد أكدا أن القيادة العسكرية العليا هي صانع القرار النهائي فيما يتعلق بالقضايا الأمنية في باكستان.

المعارضة المسلحة للسلطة المركزية

إن اندلاع ثورة في الأقاليم المهمشة في باكستان ضد سلطة سياسية شديدة المركزية - سواء كانت الجهة التي تحتكر هذه السلطة هي مجموعة عرقية فردية أو المؤسسة العسكرية أو فرداً واحداً - كان أمراً حتمياً. وكان هناك إقليمان في حالة ثورة شبه دائمة وهما بلوشستان خلال فترة السبعينيات، والسند خلال الثمانينيات.

وبعد عدة سنوات من البحث عن حكم ذاتي إقليمي بصلاحيات أوسع، اندلعت حركة انفصالية في إقليم بلوشستان عام 1973 واستمرت لمدة أربع سنوات قبل أن يتم إخمادها والقضاء عليها من قبل القوات المسلحة[26]. وكان هذا التمرد المسلح قد تفجر نظراً للقيود التي فُرضت على أسلوب الحياة التقليدية بسبب الحدود التي تفصل المنطقة الثقافية الواقعة بين ثلاث دول (هي أفغانستان وإيران وباكستان) بالإضافة إلى تزايد إحكام القبضة والسيطرة من قبل الجهاز البيروقراطي على أرضهم. وقد ارتبطت المطالب التي نادت بها حركة التمرد على نحو فضفاض بالماركسية - اللينينية واعتبرتها مرجعية لها؛ ولا شك في أن المتمردين الأكثر نشاطاً كانوا سيقبلون بكل ترحاب الحماية السوفيتية[27].

كان هذا التمرد قد اندلع بعد وقت قصير من انفصال باكستان الشرقية؛ وقد اغتنم بوتو ردة فعل التلاحم الوطني ضد حركة التمرد وتمكن من تهيئة الرأي العام لقبول القمع العسكري الوحشي لها. لم يشعر معظم السكان بأي تعاطف مع إقليم بلوشستان الذي يعتبر منطقة نائية وتقطنها مجموعات متناثرة من السكان. وكان بوتو مدعوماً من قبل شاه إيران الذي ساعده بإرسال قوات ومعدات عسكرية نظراً لتخوفه من امتداد تأثير الحركة إلى البلوش الموجودين في إيران.

هذا وقد قوبل تولي ضياء الحق للسلطة في باكستان بالترحيب في إقليم بلوشستان الذي كان يسوده شعور عدائي قوي تجاه ذوالفقار علي بوتو.

شعر مواطنو إقليم السند منذ نيل باكستان استقلالها أنهم محرومون من أرضهم لسببين: أولاً، أنهم ووجهوا بهجرة مكثفة من المهاجرين الذين احتلوا أراضي الهندوس بعد هجرتهم إلى الهند، فضلاً عن تبوُّء هؤلاء المهاجرين لمعظم المناصب المهمة في الخدمة المدنية على المستوى الاتحادي. ثانياً، شعر مواطنو السند بأنهم عوملوا بازدراء من قبل الطبقة الأرستقراطية البنجابية التي كان أفرادها يشغلون المناصب العسكرية والسياسية العليا. لقد ظلت الطبقة الوسطى من السند الذين يقطنون المراكز الحضرية تعارض باستمرار السلطة المركزية والمندوبين الذين يمثلونها في الإقليم[28].

حققت الفترة التي قضاها ذوالفقار علي بوتو رئيساً للوزراء بعض الانفراج في العلاقة بين إقليم السند والسلطة الاتحادية. ولكن تجددت الاضطرابات على نطاق واسع بمجرد وصول ضياء الحق إلى السلطة؛ فقد كان ضياء الحق نفسه من المهاجرين القادمين من إقليم البنجاب الهندي، وكان عزمه على إضعاف موقف خصمه السياسي ومنافسته بناظير بوتو (ابنة ذوالفقار علي بوتو) هو الذي عمّق حدة الانقسام بين المهاجرين والسند. وتوحدت المعارضة السندية الريفية ضد ضياء الحق بشكل منظم في حركة استعادة الديمقراطية التي قوبل التأييد الشعبي لها بقمع وحشي، فاضطر الإقطاعيون إلى الانضمام إلى هذه المعارضة لكي يحتفظوا بمصداقيتهم السياسية في أوساط قواعدهم الانتخابية. وكان هذا التحرك أيضاً هو مصدر الهوة المتسعة بين سكان المناطق الريفية والحضرية في إقليم السند؛ فقد حاول ضياء الحق خلال تلك الفترة (1983-1984) أن ينشئ قوة سياسية حضرية لمقاومة نفوذ حزب الشعب الباكستاني الذي تتزعمه بناظير بوتو.

يعتبر العنف السياسي المستمر في كراتشي منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين إفرازاً للصراع بين الأطراف المتنازعة الناشطة في أوساط المجموعات العرقية المختلفة في المدن الكبرى؛ ففي حين يُعتبر الصراع بين السند والمهاجرين قديماً، نجد أن الصراع

بين الباشتون والمهاجرين هو الذي أشعل العنف الطائفي عام 1985 . ولكي يتمكن ضياء الحق من إخماد الحركة الانفصالية في إقليم الحدود الشمالية الغربية (التي أحيتها الحرب الأفغانية)، عمل على منح الحصانة للباشتون لممارسة تجارتهم غير الشرعية (تجارة المخدرات والأسلحة والتهريب) مشترطاً عليهم إسقاط مطالبهم الانفصالية. وتمكن الباشتون من تطوير هذه الأنشطة التجارية وسيطروا على عمليات نقل هذه المواد من الحدود الأفغانية حتى وصولها إلى ميناء كراتشي، وكانت مصالحهم المكتسبة تصطدم في أغلب الأحيان بمصالح السكان المحليين والمهاجرين الذين نظموا أنفسهم ضمن "الحركة القومية للمهاجرين".

وعلى الوتيرة نفسها، ازداد العنف السياسي في المناطق الريفية بإقليم السند؛ فبعد نهاية عام 1983 برزت ظاهرة قطاع الطرق الريفيين "الداكويت" (dacoit)، عندما انضم الشباب النازحون من القرى والهاربون من القمع العسكري إلى العصابات الريفية التقليدية التي تسترزق من مبالغ الفدية التي تحصل عليها من عمليات الاختطاف.

النظام العسكري والإسلامي: هل من عودة إلى الجذور؟

حققت المؤسسة العسكرية في عهد ضياء الحق (1979-1988) أقوى سلطة سياسية لها على الإطلاق في تاريخ باكستان، وكانت هناك توجهات نحو الحكم العسكري قبل عهد ضياء الحق؛ ولكنه تمكن وبمساعدة أطراف غربية فاعلة من إيصال تلك التوجهات إلى ذروة تطورها.

نفوذ سياسي قوي وسياسات محددة

أقسم ضياء الحق اليمين الدستورية في مارس/ آذار 1985 بوصفه رئيساً للجمهورية، ولكنه احتفظ بمنصبيه الآخرين وهما المسؤول الإداري عن تطبيق الأحكام العرفية ورئيس أركان الجيش. وعندما كان في أوج قوته، في تشرين أول/ أكتوبر 1985، دفع البرلمان إلى إقرار قانونين يضمنان النفوذ السياسي للقوات المسلحة ويقيدان إلغاء

الأحكام العرفية بشروط معينة. وقد أقر تعديل المادة الثامنة من الدستور المصادقة على جميع قرارات الرئيس قبل التصويت عليها وسمح له على وجه التحديد بإقصاء رئيس الوزراء من منصبه، أما القانون الثاني فقد فرض قيوداً صارمة على إنشاء الأحزاب السياسية وعلى ممارستها لوظائفها[29]. أدى مقتل ضياء الحق المفاجئ في آب/ أغسطس 1988 إلى وضع نهاية لنظام لم يكن قد تم إضعافه حتى ذلك الحين من قبل أي مظاهرات شعبية. وقد عززت هذه الفترة هيمنة قوات الجيش (القوات البرية) على تعريف المصالح القومية للبلاد وتحديدها؛ حيث إن القوات البحرية والجوية لم تكن لهما علاقة وثيقة بتطبيق الأحكام العرفية كتلك التي توافرت لقوات الجيش[30].

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية للدولة، تمكنت المؤسسة العسكرية من دعم أهدافها عن طريق الضرب على وتر التهديد الذي يواجه الحدود القومية للبلاد بسبب الغزو السوفيتي لأفغانستان، وسعت المؤسسة العسكرية إلى تحقيق أهدافها الدينية عن طريق دعم الأحزاب والجماعات الأصولية لإنشاء دولة إسلامية في أفغانستان. ويمكن اعتبار السياسات الباكستانية المنتهجة في أفغانستان تكراراً لتجربة الوضع المعقد في كشمير، وأن هذه السياسات حيوية للغاية وهي أهم من أن تُترك تحت سيطرة السياسيين[31].

كان نفوذ المؤسسة العسكرية قوياً بالقدر الذي مكنها من مواصلة تنفيذ البرنامج النووي المهم والسري الذي بدأه ذوالفقار علي بوتو بدعم تقني من الصين. وفي غضون شهر آذار/ مارس 1987 أعلن ضياء الحق أن باكستان تملك الإمكانيات النووية وأنها قادرة على تصنيع القنبلة الذرية متى رغبت[32].

لم يكن نظام ضياء الحق هو أول نظام عسكري بحت فحسب، بل كان أيضاً أول نظام يحاول تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في حكم البلاد. وكانت القوات المسلحة الباكستانية لا تبدي إلا اهتماماً محدوداً بالقضايا الإسلامية إلى أن استولى ضياء الحق على السلطة[33]. ولكن، في وقت مبكر من عام 1980 أعلن ضياء الحق أن القوات المسلحة هي «حامية وحدة أراضي البلاد وسلامة حدودها، بالإضافة إلى أنها المسؤولة

عن حماية الأساس الأيديولوجي الذي قامت عليه الدولة»[34]، وهي العبارة التي يتكرر اقتباسها واجترارها في أغلب الحالات. وكان المعنى الواضح لهذا التكليف هو أن تتولى القوات المسلحة مسؤولية ترسيخ دعائم الإسلام وتكريسه في الحياة العامة.

بدأ تطبيق السياسات الخاصة بالتوجه الإسلامي ["الأسلمة" (Islamization)] في عام 1979 عندما تم إنشاء المحاكم الشرعية داخل كل محكمة من المحاكم العليا، وإنشاء نظام مصرفي غير ربوي في عام 1981، بالإضافة إلى فرض الزكاة بنسبة 2.5٪ عام 1983 (وهي ضريبة دخل تكافلية وإلزامية، يستثنى منها الدخل المجني من الزراعة)*.

نفوذ اقتصادي قوي

توسع نفوذ المؤسسة العسكرية في كل ناحية من نواحي الحياة اليومية في باكستان خلال فترة حكم ضياء الحق[35]؛ إذ كان كل فرع من أفرع القوات المسلحة يقوم بإدارة مجموعته الصناعية الخاصة وتشغيلها؛ فقد كان الجيش (القوات البرية) يدير مؤسسة "فوجي" (Fauji Foundation)، وكانت القوات البحرية تقوم بإدارة مؤسسة "باهايا" (Bahaia Foundation)، بينما تدير القوات الجوية مؤسسة "شاهين" (Shaheen Foundation). وبذلك تمكنت المؤسسة العسكرية من أن تكوّن أنشطة ذات عائد مادي كبير وأن تتمتع بخدمات اجتماعية أفضل من تلك المتاحة للمواطنين الباكستانيين غير العسكريين.

وعلى الصعيد الشخصي، تم تفضيل العسكريين لشغل الوظائف العليا في شركات القطاع العام وأجهزة الخدمة المدنية؛ فبمجرد تقاعدهم من الخدمة العسكرية يمكن أن يعينوا ليصبحوا سفراء بالخارج أو حكام أقاليم في الداخل. على سبيل المثال، في عام 1982 كان 18 سفيراً - من مجموع السفراء البالغ عددهم 42 سفيراً الذين يمثلون باكستان في الخارج - من العسكريين السابقين في القوات المسلحة[36]، كما تم تخصيص

* مفهوم الزكاة معرّف من قبل المؤلفة هنا حسب التطبيق الباكستاني له في تلك الفترة. (المحرر)

10٪ من المناصب المدنية للعسكريين. ومع تزايد التعاون العسكري بين باكستان ودول الخليج العربية، سمح ضياء الحق لكبار الضباط الباكستانيين بالخدمة في هذه الدول بصفة استشاريين عسكريين برواتب عالية.

كما تم منح الضباط أراضي ومساكن في المدن الرئيسية في باكستان، وقام الضباط ببيعها بأسعار مرتفعة للأشخاص الذين ازداد ثراؤهم من مردود الاقتصاد الموازي الذي نما بين أفغانستان وباكستان. إن ضياء الحق لم ينشئ هذا النشاط ولكنه ساعد على تطويره.

سلطة عسكرية قوية

تم تأكيد أهمية العنصر العسكري في الأمن القومي، وبالنسبة إلى الشعب الباكستاني في الداخل، كان هذا التأكيد يعني ضرورة التضحية من أجل الحفاظ على أمن البلاد باعتباره الغاية الأولى لكل باكستاني؛ وبالنسبة إلى المهتمين الأجانب كانت فيه إشارة إلى ضرورة تقديم المعونات المالية والتقنية لمساعدة باكستان على مقاومة أعدائها.

ظلت الهند حاضرة باعتبارها مصدراً متصوراً للتهديد ضد باكستان، واستمرت الجهود الحثيثة لتحقيق التكافؤ معها. ومع عدم عقلانية مثل تلك الجهود، فإنها مكنت المؤسسة العسكرية من الاستئثار بنسبة تراوح بين 25٪ و30٪ من جملة الإنفاق العام خلال عقد الثمانينيات، واستمر تنفيذ البرنامج النووي بمساعدة الصين.

احتفظ الضباط بوضعية الصدارة في هيمنتهم على عملية صنع القرار؛ ففي آذار/ مارس 1985 أنشأ ضياء الحق مجلس الأمن القومي لكي يقدم التوصيات بشأن فرض الأحكام العرفية وأمن الدولة وأي مسألة ذات أهمية قومية قد تُحال إلى رئيس الوزراء أو إلى رئيس الجمهورية[37]، وتم تشكيل هذا المجلس من 11 عضواً هم: رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس هيئة الأركان المشتركة ورؤساء أركان الأفرع الثلاثة بالقوات المسلحة (البرية والبحرية والجوية) والوزير الأول لكل إقليم من الأقاليم الأربعة التي تتكون منها الدولة. كان جميع المدنيين الأعضاء في

هذا المجلس، باستثناء رئيس مجلس الشيوخ، وجميع العسكريين الأعضاء فيه أيضاً معينين من قبل الرئيس ضياء الحق؛ وبذلك فقد تمكن في واقع الأمر من إنشاء هيئة استشارية رسمية وأحكم سيطرته عليها. قام ضياء الحق بحل مجلس الأمن القومي في تشرين الأول/ أكتوبر 1985، ولكنه كان قد شكل سابقة بهذا الإجراء.

عززت الأطراف الخارجية فكرة باكستان الدولة التي تدافع عن نفسها وكيانها وقبلت هذه الأطراف على الفور احتكار الجيش الباكستاني لعملية تعريف المصالح القومية للدولة، وكان دور الولايات المتحدة الأمريكية في باكستان قد بلغ ذروته عندما كانت الأخيرة تحت الحكم العسكري[38]. لقد وفر الغزو السوفيتي لأفغانستان ذريعة للولايات المتحدة الأمريكية لكي تنحاز بقوة إلى جانب باكستان. وكانت القوات المسلحة الباكستانية، بتوليها السلطة السياسية بصفة مباشرة، قد حققت مصالح الغرب بقدر ما حققت مصالح باكستان.

قضايا الحكم المعلقة في باكستان

لم يكن الحكم العسكري المتشدد في باكستان يعني تطبيقاً لمبادئ الإدارة الحسنة، فعندما قُتل ضياء الحق في آب/ أغسطس 1988 ظل العديد من قضايا الحكم معلقاً دون حسم. ونظراً لتركيز العسكريين على عنصر الخطر الخارجي الذي يتهدد سلامة الحدود القومية للدولة ووحدة كيانها الجغرافي، فقد أهملوا العوامل المتعلقة بتحقيق الاستقرار الداخلي كما أهملوا معالجة القضايا الاقتصادية. ولم تكتف المؤسسة العسكرية باحتكار ممارسة السلطة بل قامت أيضاً بوضع تعريف للأمن القومي.

التنمية الاقتصادية

ظل القابضون على زمام السلطة في باكستان منذ نيل الاستقلال يشكلون تحالفين توأمين، أحدهما هو تحالف ملاك الأراضي والعائلات الصناعية التي برزت إلى الوجود عند نيل الاستقلال، والآخر هو تحالف العسكريين مع البيروقراطيين. كان هذان

التحالفان هما الأقوى حيث تنتمي عضويتهما إلى المجموعات العرقية من الباشتون والبنجاب مع قلة من السند الإقطاعيين. وكما تمت الإشارة إليه فإن «طبيعة النخبة الحاكمة تؤثر في عملية النمو الاقتصادي»[39].

تمت صياغة الخيارات الاقتصادية وتوجيهها لكي تخدم المصالح الراسخة للفئات الاجتماعية الحاكمة، وعلى سبيل المثال دعت تلك الفئات إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لكي تتمكن من تعويض المعدلات الضعيفة من الادخار على المستوى القومي، كما دعت إلى تنمية صناعات السلع الاستهلاكية لكي تلبي حاجاتها الاستهلاكية الخاصة. ومن أجل الحفاظ على المعدلات المرتفعة للإنفاق العسكري، لم تقم المجموعات الحاكمة بتوزيع الثروة القومية على الفئات المحرومة والأقل حظاً (أفراداً كانوا أو أقاليم).

بناء الدولة

ركزت السياسة خلال سنوات الحكم العسكري على جانب الدفاع عن مصالح الأمة. وعلى صعيد الممارسة العملية نتج عن هذا التوجه المزيد من التفكك في المجتمع الباكستاني وزاد من حدة الاختلافات بدلاً من التخفيف منها. قام الحكام العسكريون، الذين كرسوا كل أنماط الانقسامات الممكنة بهدف تمكين حكمهم وترسيخه، بإذكاء روح العداء بين المجموعات العرقية وبخاصة في إقليم السند. فقد ظلت أغلبية قوة الجيش من البنجاب أساساً ولم يستوعب الجيش بين صفوفه ضباطاً من مجموعات عرقية أخرى على مستوى القيادات العليا. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الطوائف الإسلامية، التي اختلفت معتقداتها الدينية ومواقفها عن تلك التي تتبناها المؤسسة العسكرية، عبرت عن استيائها من افتقار القوانين الإسلامية إلى الأحكام التي تحترم خصوصياتها الدينية[40].

وهكذا، فقد عملت الأمة تدريجياً على تعبئة نفسها في مواجهة المؤسسة العسكرية وانحازت إلى جانب تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية، من حيث ما تعنيه وتقتضيه من

احترام للحقوق المدنية لكل مواطن بغض النظر عن أصله العرقي أو انتمائه الديني أو الاجتماعي.

إن الفشل الذي مني به نظام الحكم المدني خلال الفترة 1971-1977 في وضع مؤسسات ديمقراطية وإدارتها أدى إلى كشف ضعف بنية الدولة في باكستان. أما السنوات العشر التي أحكم خلالها ضياء الحق قبضته على مقاليد الحكم في البلاد فقد أثارت التساؤل حول مدى قدرة باكستان على البقاء من دون أن يكون الجيش والدين هما مركزي السلطة. لقد أكدت تجارب الحكومات المدنية في باكستان منذ عام 1988 تناقضات السلطة في هذه الدولة.

الفصل الثالث

معضلة باكستان: بين حكم عسكري مستحيل وديمقراطية غير محتملة

بعد مقتل ضياء الحق عام 1988 سرت توقعات كبيرة أن باكستان ستعرف أخيراً نهج الحكم الديمقراطي. وكانت الدعوة العالمية التي أطلقتها بناظير بوتو من أجل إعادة الديمقراطية قد انتقلت لتترجم في شكل سياسات محلية تبناها العديد من المنظمات غير الحكومية والناشطون في مجال حقوق الإنسان. وتزامن هذا التحول الديمقراطي مع مرحلة التطورات الدولية الكبرى، عندما أدى انتهاء الحرب الباردة إلى اتساع التوقعات على النطاق العالمي بتحول الأنظمة الشمولية إلى الديمقراطية، وقد أدى هذا التحول إلى بث تغيير حتمي في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في إطار الكيانات السياسية القائمة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن العشرين. واعتقد الكثيرون أن باكستان سوف تتبع الطريق نفسه، بيد أن هذا الاعتقاد تبدد بعد انقضاء ما يربو على عقد من الزمان فيما بعد. ويبدو أن الأسلوب الذي تمارس به السلطة وتُقيِّم به أهدافها لم يطرأ عليه سوى تغيير طفيف، وذلك في ضوء ما أثبتته تجارب الانتخابات المتلاحقة وإقصاء رئيسي وزراء هما بناظير بوتو (1988 ـ 1990، و1993 ـ 1996) ونواز شريف (1990 ـ 1993و1997 ـ 1999). لم تكن هذه التجارب من الحكومات المدنية المنتخبة في باكستان تعني سوى القليل لدولة يُعتبر فيها «الدور المركزي للمحور المدني ـ العسكري في الحياة السياسية ذا أهمية أساسية في فهم جميع التغيرات السياسية التي حدثت فيها منذ عام 1953»[41]. إن الانقلاب العسكري الذي قاده رئيس هيئة أركان الجيش الجنرال برويز مُشرف في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1999 – وهو الانقلاب الثالث في تاريخ باكستان وعمرها الممتد زهاء 52 عاماً حتى الآن – وضع حداً لفترة 11 عاماً من التدخل العسكري غير المباشر في الحياة السياسية الباكستانية. إلا أنه من غير المحتمل أن يؤثر هذا التغيير في السياسة الدفاعية والتحليل الاستراتيجي السائد في أوساط القادة الباكستانيين، حيث إن صفة الاستمرارية هي التي

ظلت مهيمنة على الدوام في هذه القضايا. بيد أن هذا التوجه قد يكون خطيراً في وقت تحدث فيه تغيرات دولية كبيرة؛ وفي هذا السياق يبرز التساؤل حول ما إذا كانت التفجيرات النووية التي نفذتها كل من الهند وباكستان عام 1998 قد شكلت بداية عصر جديد للنخبة الحاكمة في باكستان التي ظلت تركز دوماً على عنصري الأمن والدفاع.

طموحات ديمقراطية كبرى

كانت هناك طموحات ديمقراطية كبرى في باكستان في نهاية الثمانينيات، وسادها شعور عميق بالضجر من الحكم العسكري الذي ظل يحكم البلاد طوال 24 عاماً من جملة 40 عاماً تشكل تاريخها منذ نيلها الاستقلال. وسرعان ما ظهر عدم التوافق بين النخبة الحضرية المتعلمة، بناشطيها الضاغطين المنحازين للديمقراطية والقادة السياسيين الذين لم يمروا عبر عملية التطور نفسها التي أفرزت هذه النخبة المتعلمة. وكانت مؤسسات المجتمع المدني تعبر عن المطالب الديمقراطية على أفضل نحو، وعندما تم رفع الأحكام العرفية في عام 1988 بدأت قوى جديدة مضادة للقادة السياسيين في الظهور. وتبعاً لذلك، أصبح الكيان السياسي في باكستان أكثر استقطاباً حيث بدأ اللاعبون (القادة السياسيون) في هذا المشهد السياسي يواجهون تحدياً ويشعرون بالتهديد من القوى المعارضة، لذا فقد أضحوا أكثر تشبثاً بمواقعهم وبذلك تضاءلت إمكانية الحوار وتبادل الرؤى. لم يكن رئيسا الوزراء المنتخبان استثناءً من هذا التطور؛ فقد تشبث أحدهما وهو بناظير بوتو بإرث والدها المثير للجدل (وكانت تدعي أن والدها زعيم ديمقراطي)، أما الآخر فقد كان صنيعة القيادة العسكرية العليا وظن أن بوسعه الالتفاف على صانعيه والمناورة ضدهم. لم يقم أي من رئيسي الوزراء المشار إليهما بإدخال أي نمط ديمقراطي للحكم في باكستان عن طريق مأسسة مشاركة المواطن في الحياة السياسية أو اقتسام السلطة بين المركز الاتحادي والأقاليم أو مع المواطنين. إن رئيسي الوزراء المنتخبين لم يعالجا التحديات السياسية المستجدة التي تقتضي ابتداع نهج أفضل للحكم. صحيح أن بعض أوجه التحسن قد تحققت مقارنةً بفترة حكم ضياء الحق، مثل ظهور بعض القوى المعارضة، ولكن لم يتم تقبلها والتسامح معها إلا بصعوبة.

تحديات جديدة للقادة السياسيين

إن أول التحديات وأهمها على الإطلاق للحكومات المدنية هو تحقيق التنمية الاقتصادية، وغالباً ما يقوم منتقدوها بالتركيز على إبراز فشلها في هذا الصدد، ولعل الصراع الثابت بين رئيس وزراء هو سليل عائلة بنجابية ذات باع في مجال الصناعة وبين زعيمة معارضة تنتمي إلى عائلة إقطاعية كبيرة من السند، أو العكس، هو نموذج حي يجسد لنا هذا المشهد المتكرر. إن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها بناظير بوتو خلال الفترة 1993-1996 كانت استمراراً للسياسة الاقتصادية التي اتبعها نواز شريف خلال الفترة 1991-1993؛ إذ ركز كلاهما على الخصخصة وتحرير الاقتصاد. وكانت بناظير بوتو قد تصرفت وفقاً للمعايير التي أفرزتها أصولها الاجتماعية (تنتمي إلى السند) من حيث تفهمها لمسألة أن البقاء السياسي يعتمد على عدم السير في الاتجاه المعاكس للمصالح المكتسبة لأقرانها[42]. وكان نواز شريف، الذي عاد إلى سدة الحكم في شباط/ فبراير 1997، قد وجد نفسه على الفور مواجهاً بالأزمة الاقتصادية الآسيوية التي جعلت المستثمرين الأجانب أكثر حذراً تجاه وضع أموالهم في بيئة سياسية غير مستقرة.

كان سجل الأداء الاقتصادي لحكومة نواز شريف سيئاً، وذلك حتى لحظة اعتقاله إثر انقلاب تشرين الأول/ أكتوبر 1999. وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.3٪ عام 1997-1998 ولكنه قُدر بحوالي 3.1٪ لعام 1998-1999 (نسبة 2٪ تبدو أكثر واقعية). وكانت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي قد أصبحت سمة ملازمة للسياسة الاقتصادية في باكستان. وكانت الصادرات في حالة تناقص (شكلت نسبة 15.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1997-1998 ولكنها تراجعت إلى 14.4٪ عام 1998-1999). أما السياسات الخاصة بالتمويل الحكومي فقد ظلت تظهر ضعفاً مشابهاً تمثل في الدخل المالي السنوي غير الكافي (1.7 مليون شخص فقط هم الذين دفعوا ضريبة الدخل من جملة 130 مليون شخص)، ثم الاعتماد على مصادر دخل غير مضمونة (مثل الصادرات الزراعية التي تشكل حوالي ثلثي الصادرات كلها)، والإنفاق غير الكافي على الأنشطة المرتبطة بالتنمية (حوالي 17٪ من جملة الإنفاق العام)، وخدمة

الديون مرتفعة للغاية، والإفراط في الإنفاق العسكري (حوالي 64٪ من إجمالي الإنفاق العام).

من المرجح أن يكون برنامج الإصلاحات الهيكلية قد تم فرضه من قبل المؤسسات والهيئات المالية الدولية ولم تطرحه السلطات الباكستانية. ولم يتم تطبيق ضريبة مبيعات قدرها 6٪ لأن حكومة نواز شريف تراجعت عن تطبيقها عندما أضرب أصحاب المتاجر في أيلول/ سبتمبر 1999 لحماية أعمالهم ومصالحهم.

كان التحدي الثاني للحكومات المدنية هو انتهاج حياة سياسية نظيفة. فقد ذهب أحد المعلقين إلى حد وصف باكستان بأنها «إقطاعية خاصة يمتلكها بعض سادة العصور الوسطى»[43]. وكان رئيسا الوزراء في الفترة التي أعقبت حكم ضياء الحق، وهما بناظير بوتو ونواز شريف، قد تعرضا للإعفاء أو الخلع من المنصب مرتين بتهم المحسوبية والفساد. وفي نيسان/ إبريل 1996 صنفت منظمة "الشفافية الدولية" (Transparency International)، وهي منظمة غير حكومية مستقلة، باكستان باعتبارها ثالث دولة من الدول الأكثر فساداً على مستوى العالم بعد الصين وإندونيسيا. وجاء هذا التصنيف ليشكل صدمة لناشطي حقوق الإنسان في باكستان وأعطى دفعة جديدة لنضالهم ومعركتهم ضد تجاهل الحكومة الكبير لسيادة حكم القانون. استشرى الفساد في عهد حكومة نواز شريف، وأخذ الصيغ نفسها التي كان عليها في حكومة سلفه شاملاً اختلاس الأموال وتقديم الرشاوى للفوز بالعطاءات والحصول على المقاولات أو لنيل التعيينات والمناصب، وعدم دفع أقساط القروض المصرفية، والتعيينات السياسية الاسترضائية، وتسخير القوانين لتحقيق الفائدة لمصلحة أقلية محدودة من المواطنين، والاعتداء على المعارضين السياسيين باستخدام وسائل العنف ضدهم[44]. إن الفساد الذي استشرى في أوساط المجتمع بكل مستوياته يعتبر وسيلة لإدامة علاقات التبعية أو العلاقات الإقطاعية بين "السيد" و"التابع"، وذلك على حساب إقامة علاقة قائمة على المبادئ الديمقراطية المتمثلة في الانتخاب ومعيار الكفاءة والجدارة. إن هذا الوضع هو نتاج مجتمع يتم فيه مساواة السلطة السياسية مع القدرة على إعادة توزيع الثروة طبقاً للتقدير الذاتي والمصلحة الشخصية البحتة.

وأضحى المال هو المقياس الوحيد للولاء في الحياة السياسية حيث أصبح شراء الذمم والأصوات الانتخابية عادة متبعة، ويمكن للنواب المنتخبين أن يبدلوا ولاءاتهم ليتبعوا أحزاباً أخرى أثناء فترة ولايتهم. وفي ربيع عام 1997 تبنت الأغلبية البرلمانية الجديدة مشروع قانون يمنع هذه الممارسة، ولكن رفض الرئيس فاروق ليجاري التوقيع على مشروع القانون ليصبح قانوناً نافذاً كان سبباً رئيسياً في الأزمة الدستورية التي حدثت في خريف العام نفسه.

إن عدم وجود الأحزاب السياسية المنظمة هو أحد مظاهر الضعف الرئيسية في الحياة السياسية في باكستان، إذ يقوم 98٪ من النواب بتمويل حملاتهم الانتخابية من مواردهم الذاتية[45]؛ وهو الأمر الذي يشكل عائقاً قوياً أمام تجدد النخب السياسية في البلاد، فالنواب وأعضاء الأحزاب يدينون بالولاء لشخصية أو فرد ما بدلاً من الالتزام ببرنامج سياسي معين.

أصدرت الحكومة الانتقالية التي عُينت بعد إقصاء بناظير بوتو في تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 أمراً بتطبيق نظام الاحتساب (الحسبة) (Ehtesab Ordinance) بموجب أمر رئاسي. وأشار الأمر إلى سريان النظام وتطبيقه على جميع الحالات التي ارتكبت منذ كانون الأول/ ديسمبر 1995 من قبل أي شخص يتولى وظيفة عامة - شاملاً الأفراد المنتخبين أو موظفي الخدمة المدنية على المستويين الإقليمي والاتحادي - باستثناء رئيس الجمهورية وحكام الأقاليم والعسكريين. ونص الأمر على تطبيق عقوبة بالسجن تصل إلى سبع سنوات والتجريد من أهلية تولي المناصب العامة لمدة خمس سنوات وفرض غرامات وفصل موظفي الخدمة العامة المدانين بموجب هذا الأمر من وظائفهم؛ كما نص على جواز منح العفو لشاغلي المناصب العامة الذين يكشفون من تلقاء أنفسهم عن الثروات التي اقتنوها بوسائل غير مشروعة قانونياً. وعُهد بمهمة تنفيذ هذا الأمر إلى مفوض عام الاحتساب، الذي عينه رئيس الجمهورية لفترة أربعة أعوام بعد التشاور مع رئيس الوزراء وزعيم المعارضة ورئيس القضاء. وتتكون المحكمة المشكلة خصيصاً للبت في القضايا التي يحيلها إليها مفوض عام الاحتساب من ثلاثة قضاة من المحكمة العليا،

ويمكن رفع الاستئنافات ذات الصلة بهذه القضايا إلى المحكمة العليا، ولكن من الصعب أن نعتبر مفوضية الاحتساب ومحكمة الاحتساب هيئتين مستقلتين وذلك نظراً لاعتمادهما على المحكمة العليا.

صعوبة تطبيق فكرة القوى الموازنة

لا يمكن لأي ديمقراطية أن تعمل من دون نظام للرقابة والمساءلة وتحقيق التوازن بين السلطات، ولكن تطبيق نظام من هذا القبيل والمحافظة على استمراريته في باكستان كان أمراً صعباً للغاية خلال الفترة 1988 ـ 1999 وذلك بسبب تركيز السلطة في يد الفرد. وكان من المتوقع منذ مدة طويلة أن يشكل الجهاز القضائي القوة الموازنة الرئيسية للحكومة المنتخبة على مستوى المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

بذلت المحاكم جهداً لملء الفراغ بين المؤسسات المتنازعة وهي: الرئيس في مواجهة رئيس الوزراء والرئيس في مواجهة المجتمع المدني، كما تعتبر المحاكم أيضاً ساحة تتمتع بقدر من الحماية النسبية ويمكن التعبير فيها عن مطالب المؤسسات المدنية وتظلماتها[46]. وقد تم الدفع في اتجاه تحقيق هذا التطور من قبل العدد المتنامي من المنظمات غير الحكومية ومن قبل ناشطي حقوق الإنسان الذين يلجؤون إلى المحاكم للبت في شكاواهم وقضاياهم.

وفي فترة التسعينيات تمكنت المحكمة العليا من ترسيخ وضعها بوصفها طرفاً يؤدي دوره المستقل على الساحة السياسية في باكستان. ولكن في خريف عام 1997 دبر نواز شريف "انقلاباً" في المحكمة العليا وقام بتنفيذه، وكان هدفه الأساسي من ذلك العمل إقالة رئيس القضاء، أجاد علي شاه (Ajjad Ali Shah) والذي اعتبر مغالياً في استقلاليته، كما أن جهوده الخاصة بحمل موظفي الخدمة المدنية على التقيد بالقوانين قد أزعجت نواز شريف[47]. وقد رفض رئيس الوزراء المناشدات التوفيقية التي أطلقها رئيس أركان الجيش ورئيس الدولة على التوالي، ووجه نواز شريف دعوة إلى الغوغاء من أنصار حزب الرابطة الإسلامية في باكستان لاقتحام مقر المحكمة العليا الذي يقع في

وسط مدينة إسلام آباد. وتلا ذلك تفجر أزمة دستورية كبرى عندما عرض الرئيس ليجاري استقالته في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1997 لكي يعبر عن معارضته للإجراءات التي اتخذها كل من رئيس الوزراء ورئيس أركان الجيش اللذين رفضا إرسال قوات لحماية مقر المحكمة العليا. وخلال أسابيع قليلة قام رئيس الوزراء، المتربص والمتعمد أصلاً، بإعفاء رئيسي المؤسستين المستهدفتين من منصبيهما واستبدال آخرين بهما. تجدر الإشارة إلى أن تفسير رئيس أركان الجيش لتصرفه في هذا الصدد واعتباره إياه متفقاً مع أحكام الدستور كان أمراً قابلاً للجدل، حيث إنه اختار أن يعتبر رئيس الوزراء القائد الحقيقي والوحيد للدولة ولم يأبه بمسألة المحافظة على استقلال المحكمة العليا ومكانتها.

ربما كان توافر عدد كبير من الصحف المستقلة في باكستان أقرب ما يكون شبهاً بقوة معارضة للمؤسسة الحاكمة في البلاد؛ إذ يقوم عدد من الصحافيين الذين يتناولون الشأن السياسي والجنرالات المتقاعدين والدبلوماسيين بكتابة مقالات منتظمة في الصحف الرئيسية الصادرة باللغة الإنجليزية، ولا يمر أسبوع دون أن ينشر شيء يكشف أخطاء الحكومة ويعريها. إلا أن هذه السلطة التي تملكها الصحافة ظلت مقصورة على النخبة الحضرية التي تتحدث اللغة الإنجليزية وتقرؤها، بينما يعيش أغلب سكان البلاد في المناطق الريفية. كما يعتبر سكان الريف أسرى لنظام الشراء القسري للأصوات والذي يجبرهم على التصويت الإجباري لأحد الإقطاعيين تحت الابتزاز والتهديد بالعقوبات في حالة عدم التصويت لهذا الإقطاعي أو ذاك شاملاً عقوبات مثل قطع التيار الكهربائي أو عرقلة مشروع للري.

ومع ذلك فإن الصحافة شبه الحرة لا تكفي وحدها للوقوف في وجه تجاوزات السياسيين، فالصحافة بحاجة أيضاً إلى اعتبارها شريكاً للحكومة. وتحتاج الحكومة من جهتها إلى إيصال سياساتها وقراراتها الرئيسية إلى الصحافة والقبول بطرحها للنقاش باعتبارها قضايا محلية ودولية ذات أهمية، بيد أن هذا لم يحدث في العقد المنصرم (عقد التسعينيات من القرن العشرين) وقد ازداد الوضع سوءاً خلال عام 1999.

شنت حكومة نواز شريف هجمات متكررة (شملت الاعتداء الجسدي وتخريب الممتلكات بإشعال الحرائق المتعمدة والخطف والاعتقال) ضد الصحفيين خلال صيف عام 1999، وذلك في أعقاب بث سلسلة من المقابلات التي أجرتها هيئة الإذاعة البريطانية ضمن تقرير عن الفساد. وصل هذا الوضع إلى ذروته عندما تعرض نجم سيتي (Najam Sethi)، رئيس تحرير صحيفة *The Friday Times*، وهي صحيفة أسبوعية مقرها في مدينة لاهور، للاعتقال في مكان مجهول لمدة 20 يوماً. وكانت حملة المناشدات الدولية قد ساعدت على تأمين إطلاق سراحه، ولكن في ذلك الصيف نفسه شكلت الحكومة مجلساً للصحافة (Press Council) وكلفته بتنظيم أداء الصحف. وقد منح المجلس المذكور «سلطات المحكمة المدنية لإصدار إنذارات لرؤساء التحرير والصحفيين والناشرين وأصحاب المطابع ومراسلي الصحف والإذاعات والصحفيين المحترفين للمهنة». وقد أدى هذا الإجراء إلى حرمان الجهاز القضائي من أي دور في المنازعات القانونية المتعلقة بالصحافة ومنح زمرة صغيرة (مجلس الصحافة) سلطة شبه مطلقة في شؤون الصحافة، وكانت هذه محاولة أخرى لتقويض قوى يحتمل أن تتحول إلى قوى مضادة تحقق التوازن مستقبلاً، ألا وهي القضاء والصحافة وذلك بضربة واحدة.

استحالة إعادة تعريف دور القوات المسلحة

ظل الجيش منذ عام 1988 نافذاً بثقل في الشؤون القومية، مثلما كان شأنه في عهد الرئيس ضياء الحق، ولكن من دون الغطاء الواقي المتمثل بالأحكام العرفية. وبموجب هذا الوضع قبلت القيادة العليا للمؤسسة العسكرية تفوق السلطة المدنية، ولكن فقط إلى حد معين. وطبقاً لما تم توقعه في كانون الثاني/ يناير 1999، فإن «النكوص عن عملية خضوع المؤسسة العسكرية إلى الحكومة المدنية كانت تعود بشكل أكبر إلى عدم كفاءة المدنيين وليس إلى روح المغامرة من قبل العسكريين»[48].

لم تبادر أي حكومة مدنية منتخبة على الإطلاق بفتح حوار بشأن "العلاقات بين المؤسسات المدنية والمؤسسة العسكرية" في باكستان. وكان مثل هذا الحوار سيقتضي

حتماً «إثارة نقاش حول طبيعة الكيان السياسي نفسه الذي تم تأسيسه في هذه الدولة، وذلك لأن نشوء العلاقة بين المؤسسات المدنية والمؤسسة العسكرية وتطورها قد حدث في إطار هذا الكيان السياسي، ويعتبر بكل المقاييس مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالأسس التي قام عليها هذا الكيان»[49]، وإذا أخذنا في الاعتبار على وجه الخصوص أن عنصر الدفاع هو جوهر بقاء باكستان؛ ففي هذه الدولة ظل بناء الأمة مرتبطاً على الدوام بمفهوم التهديد الخارجي، وفي عقد التسعينيات دخل عنصر جديد إلى الساحة دون أن يغير مفهوم التهديد المتصور من الخارج وهو مفهوم التهديد الداخلي. وفي هذا السياق تجب حماية المصالح القومية والدفاع عنها من الداخل والخارج وهو الأمر الذي يفتح المجال أمام المكانة الخاصة للقوات المسلحة ضمن أجهزة الحكم، ولكن لم يتم مطلقاً إجراء أي دراسة أو حوار عام لتعريف هذه "المصالح القومية" أو تحديدها. وتجدر الإشارة إلى أن الهدف الأولي من تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة، في تشرين الأول/ أكتوبر 1999 كان "حماية" هذه المؤسسة، ثم يأتي من بعده تطهير النظام السياسي. وسوف يكون من واجب الرئيس التنفيذي الجديد معالجة التغيرات الواضحة في البيئة السياسية لباكستان والتي طرأت على المستويين الدولي والداخلي منذ الانقلاب العسكري الأخير، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى إثارة تساؤلات بشأن تقاسم السلطة والدور المناط بالمؤسسة العسكرية وفقاً لأحكام الدستور.

"الانقلاب المضاد" في 12 تشرين الأول/أكتوبر 1999

تم التخطيط بعناية فائقة لانقلاب 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1999. وبعد توافر المعلومات المؤكدة بأن نواز شريف قد قرر استبدال الجنرال برويز مشرف وتعيين الفريق أول خواجة ضياء الدين بدلاً منه في منصب رئيس أركان الجيش، كانت القيادة العسكرية، على مستوى قادة الفيالق ورؤساء هيئات أركان الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، قد فرغت من وضع خطة طوارئ بحلول الأسبوع الثالث من أيلول/ سبتمبر 1999. وأجمع القادة على قرار مواجهة الأهداف الاستراتيجية لنواز شريف وتحركه المتوقع لخلق انقسام في صفوف القوات المسلحة الباكستانية. وكانت المؤسسة العسكرية

مستعدة بالكامل إلى درجة أنه في يوم 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1999، وبعد ساعتين فقط من إصدار نواز شريف قراره القاضي بإعفاء مشرف من منصبه - والذي كان في رحلة رسمية إلى سريلانكا - قامت مجموعة القوات الخاصة بالسيطرة على تلفزيون باكستان وعلى منشآت الاتصالات ووسائلها وجميع المطارات ووضعت رئيس الوزراء نفسه، نواز شريف، قيد "الإقامة الجبرية" في مقر إقامته الرسمي. وعندما حطت طائرة مشرف في مطار كراتشي كانت قواته موجودة هناك لتحيته واستقباله. ويبدو واضحاً أن نواز شريف قد نسي عنصراً مهماً من عناصر ثقافة المؤسسة العسكرية في باكستان وهو أن رئيس أركان الجيش «يجسد الروح والتماسك العضوي ومعنويات القوات التي يقودها، وأن أي إهانة أو عدم احترام له إنما يعتبر مساساً بمكانة الجيش وهيبته»[50]. وعلاوة على ذلك، فمن الأهداف الرئيسية للمؤسسة العسكرية تمسكها بالمحافظة على استقلالها الذاتي فيما يتعلق بالأمور التنظيمية الخاصة بها. وينظر القادة العسكريون إلى عدم تدخل المدنيين في شؤونهم التنظيمية باعتباره عاملاً مهماً لإدامة روح الانضباط العسكري والاحتراف في المؤسسة العسكرية، ويحرص هؤلاء القادة على حرمان المدنيين من أي فرصة لاستقطاب مجموعات ضغط موالية لهم في داخل القوات المسلحة[51]. لم يتفهم رئيس الوزراء طبيعة روح التضامن بين الضباط، ولم يكن يدرك أن المرشح الذي أقدم على تعيينه في منصب رئيس أركان الجيش لم يكن يحظى بتأييد قادة الفيلق العاشر ومباركتهم، ولاسيما قوات اللواء (111).

كان التجاوب الشعبي مع الانقلاب إيجابياً إلى حد مثير للدهشة، وذلك على الرغم من إعلان حالة الطوارئ في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1999. وكان الشعور السائد هو أن الجيش كان مضطراً إلى التدخل بهدف إزاحة حكومة نواز شريف التي كانت تتجه نحو المزيد من التسلط وتقلب المواقف والمزاجية وسلطة الفرد. إن التدخل العسكري يقف شاهداً على فشل السياسيين في العمل بصورة ديمقراطية والالتزام بأحكام الدستور بدلاً من الخضوع لطموحات الجنرالات وأهوائهم. لقد ظلت العبارة التي تتكرر على الأسماع هي أن «الجيش لم يكن له أي خيار آخر سوى التدخل»، وهذا هو أيضاً ما قاله

مشرف في خطابه الموجه إلى الشعب الباكستاني ليلة الانقلاب عندما وصف تحركه بأنه كان يمثل الخيار الأخير الذي تم اللجوء إليه «لمنع حدوث المزيد من عدم الاستقرار».

تعود جذور صراع نواز شريف مع المؤسسة العسكرية إلى تشرين الأول/ أكتوبر 1998 عندما طلب رئيس أركان الجيش حينئذ وهو الجنرال جهانجير كرامات التقاعد الاختياري المبكر بسبب خلافات مع نواز شريف حول قضايا ومسائل استراتيجية واقتصادية، وكان مرشح نواز شريف المفضل الذي اختاره مسبقاً لشغل المنصب هو الفريق أول خواجة ضياء الدين، وهو صديق لأسرة نواز شريف، وكان شريف قد عينه مديراً لجهاز المخابرات العامة (ISI). وبتسمية مشرف وتعيينه رئيساً لهيئة أركان الجيش كان شريف يتجاهل بالفعل جنرالاً أقدم رتبةً، يحمل رتبة الجنرال بثلاثة نجوم، هو الجنرال كولي خان ختاك الذي ينتمي إلى قبائل البتّان. وقد اعتبر تعيين الجنرال مشرف بمنزلة إجراء مرحلي لملء الفراغ مؤقتاً خلال الفترة بين استقالة الجنرال كرامات المفاجئة والتعيين المحتمل لاحقاً للفريق أول ضياء الدين في منصب رئيس أركان الجيش. وفي الوقت نفسه لم يُقدم نواز شريف على تعيين مشرف في منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة حتى أول نيسان/ إبريل 1999، وهو توقيت قُصد منه إبقاء المؤسسة العسكرية في حالة تساؤل حول ما إذا كان سيُسمح للجنرال مشرف أن يكمل مدة خدمته في منصب رئيس أركان الجيش أو أنه سيعفى من شغل هذا المنصب بعد تأكيد تعيينه رسمياً في المنصب الشرفي الآخر وهو رئيس هيئة الأركان المشتركة. ولكن كانت هناك نقاط أخرى وصل فيها الخلاف بين رئيس الوزراء والقوات المسلحة إلى طريق مسدود.

أولاً: خلال أزمة كارجيل[52] سرت مزاعم تقول إن اللقاءات الحصرية التي يقوم فيها الفريق أول خواجة ضياء الدين بإطلاع نواز شريف على انفراد على سير الأحداث شكلت فرصاً له لزرع بذور التآمر في ذهن نواز شريف. وبانصياع نواز شريف لضغوط الإدارة الأمريكية، التي كانت تعمل من أجل انسحاب فوري للقوات الباكستانية من بلدة كارجيل، كان نواز شريف قد جلب إهانة دولية لكرامة الجيش الباكستاني. وفي أعقاب أحداث كارجيل، دخل الجيش في فترة أشبه بمرحلة تمرد عندما اعتقد أفراده أن

الحكومة قد خانتهم. وكانت هناك تكهنات ترى أن قادة الفيالق كانوا غاضبين لأنه بدلاً من التفاوض حول تسوية للأزمة يتم الاتفاق عليها بين طرفي النزاع، هرع نواز شريف إلى واشنطن، من دون استشارة قادة القوات المسلحة الباكستانية، وأعلن من هناك أنه سيصدر على الفور أوامره بتنفيذ الانسحاب المطلوب.

ثانياً: فتح نواز شريف جبهة أخرى للصراع مع القادة العسكريين، وذلك من خلال تذكيره لهم في أيلول/ سبتمبر 1999 بالوعد الذي تعهد به أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه سيدرس مسألة التوقيع على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية بحلول هذا التاريخ. وقد أثارت هذه الفكرة سخط العسكريين الذين يعارضون توقيع باكستان من طرف واحد (من دون الهند) على هذه الاتفاقية.

ثالثاً: كان الجيش متوجساً من المحادثات التي جرت بين مدير المخابرات العامة الباكستانية ومسؤولين من إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون في العاصمة واشنطن في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر. وادعى البعض، من داخل القوات المسلحة الباكستانية، أن نواز شريف قد وافق تحت إصرار من الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم "تنازلات" مذلة تعرض العلاقات الاستراتيجية القائمة منذ أمد طويل بين باكستان ومليشيا حركة طالبان للخطر، وهو وضع له تداعيات خطيرة محتملة على الأمن الداخلي في باكستان بسبب الروابط القوية بين حركة طالبان ورجال الدين الباكستانيين. وفي مرتين خلال الأسابيع الأولى من تشرين الأول/ أكتوبر 1999 اتهم نواز شريف حكومة طالبان بتشجيع الإرهاب والعنف الطائفي في باكستان.

لم يحظ خواجة ضياء الدين ذاته بالاحترام والثقة في أوساط الجيش بسبب تهافته على كسب رضاء نواز شريف، أما أسوأ تجاوزاته فقد تمثلت في إصداره أوامر اعتقال نجم سيتي (رئيس تحرير صحيفة *The Friday Times*) بصورة غير قانونية في أيار/ مايو 1999. وعلى الرغم من رفض الجيش لمسألة توجيه تهم بالتحريض أو الخيانة العظمى ضد نجم سيتي فقد قام ضياء الدين بتقديم خدماته لنواز شريف باعتقال سيتي لفترة أكثر

من أسبوعين في مكان مجهول. كما شارك ضياء الدين أيضاً في اجتماعات بين رئيس الوزراء وبعض قادة الفيالق وهي اجتماعات لم يبلغ بها رئيس أركان الجيش مطلقاً. وقام مشرف في مرحلة لاحقة بإعفاء القائدين المعنيين (المشاركَين في هذه الاجتماعات) من منصبيهما، وكان هناك اعتقاد أن مهمة خواجة ضياء الدين قد غدت خلق الانقسامات بين العسكريين واستقطاب محور مضاد للجنرال مشرف في أوساط قادة الفيالق والأفرع الرئيسية بالقوات المسلحة الباكستانية.

وفي هذا الصدد وصف مشرف تحركه بأنه «انقلاب مضاد من قبل الجيش بسبب التصرف الخاطئ كليةً الذي ارتكبته الحكومة السابقة»[53]. وكان نواز شريف قد جعل من المستحيل تقريباً على رئيس الجمهورية أن يقيل رئيس الوزراء بناء على توصية رئيس أركان الجيش– على غرار ما حدث في الأعوام 1990 و1993 و1996 – وذلك عن طريق إلغاء تعديل المادة الثامنة من الدستور عام 1997.

ويبقى التساؤل قائماً بشأن ما إذا كانت المؤسسة العسكرية مؤهلة بشكل أفضل من الحكام السابقين للتعامل مع التحديات الأمنية الجديدة.

تحديات أمنية جديدة

يجدر بنا أن نشير إلى أن المؤسسة العسكرية هي الجهة التي تملك حق مناقشة تحديد ما يدخل ضمن شؤون "الدفاع"، وفي إطار هذا النقاش يُطرح الدفاع في صيغة مفهوم شامل للدفاع "القومي". على سبيل المثال كتب الجنرال (المتقاعد) جهانجير كرامات مقالاً في صحيفة يومية في كانون الثاني/ يناير 1999 ذكر فيه بوضوح أن «صيغة الدفاع الجديرة بالثقة لا تعني فقط مجرد القدرة العسكرية، ولكنها تشمل أيضاً جميع عناصر القوة على المستوى القومي، بالإضافة إلى وسائل تنسيقها وحشدها لتحقيق أقصى قدر ممكن من التأثير»[54]. هناك أيضاً وعي في أوساط الضباط أن أداء الواجبات العسكرية أصبح أكثر تعقيداً في عالم اليوم مقارنةً بما كان عليه منذ نصف قرن مضى، وهم يدركون أن على القوات المسلحة أن تركز على التدريب في بيئة تقنية أكثر تطوراً[55].

ويقتضي هذا الجانب وعياً يستوعب حقيقة أن البيئة الدولية في حالة تطور مستمر وأن الوضع الداخلي في باكستان يفرض العديد من التحديات الأمنية .

تطور البيئة الدولية

هناك تحفظ شديد في أوساط القادة المدنيين الذين يجترون الحديث عن التهديد الهندي دون أن يحددوا معالمه على وجه الدقة ؛ إذ لا يوجد تقويم فعلي لهذا التهديد، باستثناء حصر التفوق الكمي التقليدي الذي تتمتع به الهند. وفي الواقع فإن الهند لم تقدم مطلقاً على المبادرة بإثارة صراع ضد باكستان، على الرغم من أنها لم تفوت على الإطلاق أي فرصة للتدخل (مثلما حدث في عام 1971)، ولا يجوز أن يكون الرد على "التهديدات" محصوراً في صيغة التحالف مع قوة عظمى. وقد سرت دهشة كبيرة في باكستان خلال مطلع التسعينيات عندما تغير الوضع الدولي للهند نتيجة سياسات التحرير الاقتصادي التدريجي التي قامت بتنفيذها، بيد أن باكستان لم تستوعب تماماً أنها لا تصنف ضمن مجموعة القوى الدولية نفسها التي تنتمي إليها الهند إلا بعد قيام الدولتين بإجراء التجارب النووية في عام 1998، ثم الأسلوب المختلف الذي عوملت به كل دولة منهما في أعقاب تلك التجارب.

تتسم السياسة التي تنتهجها باكستان تجاه أفغانستان بالغموض وبأنها تثير المتاعب والقلق، مثلما هي الحال في السياسة الباكستانية المنتهجة تجاه الهند. وتشكل هذه السياسة جسراً يربط بين المخاوف الأمنية الدولية والمحلية ؛ فعلى الصعيد الدولي أدت سياسة باكستان تجاه الأفغان إلى عزلتها، باستثناء حليفيها التقليديين في منطقة الخليج العربي وهما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وأدت سياستها الخارجية المؤيدة لحركة طالبان في أفغانستان إلى امتعاض الدول المجاورة ومنها إيران. إن أسلوب الحياة "الإسلامية" غير العصري المفروض من قبل النظام الحاكم في كابول على السكان الذين أرهقتهم الحرب - وعلى وجه التحديد القوانين الصارمة التي تحكم سلوك المرأة - أدى إلى إثارة سخط الدول الإسلامية المعتدلة، بالإضافة إلى الولايات

المتحدة الأمريكية. كما أن الإرهاب الدولي الذي ينطلق من أفغانستان، والذي يُتهم أسامة بن لادن بأنه العقل المدبر خلفه والممول له يعتبر مصدر قلق إضافياً يُزعج النظم الحاكمة في أنحاء العالم من الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر. ويسود اعتقاد في باكستان أن إسلام آباد – سواء كانت الحكومة الباكستانية أو عن طريق جهاز المخابرات العامة – تستطيع بمفردها إدارة العلاقات مع طالبان. ويمكن القول باختصار إن «السياسة المنتهجة تجاه أفغانستان لم تخدم مطلقاً المصالح القومية لباكستان»[56]؛ بل أضحت عاملاً إضافياً في إثارة الانقسامات في البلاد وفي سياساتها الداخلية. لقد قللت الحكومات المتعاقبة والجيش كثيراً من أهمية الانقسامات التي أحدثتها سياساتهم المنتهجة حيال أفغانستان في مؤسسات الدولة الباكستانية الرئيسية، بالإضافة إلى التسبب في حالة عدم الاستقرار الناتجة عن أنشطة التهريب وتجارة المخدرات والحروب الطائفية والأصولية. وهناك انقسامات في أوساط جميع المؤسسات – وهي الجيش ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية وأجهزة الاستخبارات وحزب الرابطة الإسلامية الباكستاني – بشأن السياسات المنتهجة في مجال إدارة العلاقات مع أفغانستان[57].

ولكن المفارقة هنا هي أن الرئيس التنفيذي لباكستان [الحاكم العسكري الحالي] سيدرك أن التهديدات التي تواجه بلاده ليست ذات طبيعة عسكرية بحتة. ويجب عليه أن يتفهم الحاجة إلى انتهاج سياسة أمنية تميل بقدر أكبر إلى المبادرة بإحداث التغيرات التي تتضمن المعالجة المسبقة للتطورات المتوقعة مستقبلاً بدلاً من الانتظار والاكتفاء بمجرد رد الفعل، وعليه أن يعمل على إدخال عناصر الدبلوماسية في هذه المعالجة.

يبدو أن التغير الذي طرأ على الوضع الدولي لباكستان هو "تهديد" رئيسي لها، فقد ظلت حليفة للولايات المتحدة الأمريكية طوال 35 عاماً حتى فقدت في عام 1989 الوضعية التي كانت تتمتع بها باعتبارها "دولة مواجهة" ضد الشيوعية، وذلك بعد انسحاب السوفييت من أفغانستان. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية على الفور باستحداث ما سُمي بتعديل بريسلر (Pressler Amendment)، والذي تم بموجبه إيقاف

جميع أشكال التعاون العسكري مع باكستان لأن رئيسها لم يتمكن من إثبات أن بلاده لم تكن تباشر برنامجاً نووياً.

وتُركت باكستان لتضمن أمنها بنفسها من دون أن تمر عبر أي مراجعة لموقفها الدولي الذي يتجاوز حدود إدارة العلاقات مع الهند وأفغانستان. وعلى امتداد عقود من الزمان، ظلت التهديدات الدولية لأمن باكستان تدخل ضمن تصنيف «اعتداء محتمل من قبل الهند». وظلت قضية كشمير تشكل الشغل الشاغل لجميع الحكومات الباكستانية المتعاقبة، بما في ذلك حكومة الجنرال مشرف، التي لا تستطيع التخلي عن هدف إعادة توحيد جميع الشعوب الإسلامية القريبة من حدودها. ومع ذلك فإن هذا الانشغال الدائم بقضية كشمير وما نتج عنه من نزاع حدودي مع الهند جعل باكستان معزولة عما يجري في المشهد الإقليمي على مستوى منطقة آسيا ـ المحيط الهادي، حيث بدأت تسعى من جديد لنيل المكانة نفسها التي حظيت بها الهند مؤخراً؛ ففي عام 1996 أصبحت الهند عضواً له كامل حقوق العضوية في المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرقي آسيا والذي يجتمع أعضاؤه لمناقشة القضايا الأمنية وتداولها. ويعتبر قبول عضوية الهند في هذا المنتدى أول مؤشر على الأهمية الجديدة التي توليها الدول الآسيوية لهذه الدولة الكبرى التي تقع في منطقة جنوب آسيا.

البيئة الداخلية: خطر التفكك

في كانون الثاني/ يناير 1999، أعلن الجنرال برويز مشرف، الذي كان رئيساً لأركان الجيش حينئذ، أن التهديد الذي تواجهه الدولة يعتبر «داخلياً وليس خارجياً». كما أنه استبعد اندلاع حرب أخرى بين الهند وباكستان، قائلاً بأن «فرصة اندلاعها معدومة»[58].

يعود تدهور الأمن الداخلي إلى التصاعد الحاد في معدلات العنف الطائفي في كل من إقليمي البنجاب والسند بين الجماعات الشيعية والسنية المتنافسة. وهناك حوالي 5900 مدرسة ومعهد ديني تضم 500 ألف طالب (من أفغانستان وبورما وجمهوريات آسيا الوسطى ومصر والأردن وباكستان وفلسطين)، وتعمل هذه المدارس والمعاهد

الدينية في البلاد[59]، كما يوجد نصفها في إقليم البنجاب، وتقوم هذه المدارس - التي تعتبر من الإرث الذي خلفته فترة حكم الرئيس محمد ضياء الحق - بمنح السكن المجاني والطعام، لكي تتمكن من جذب الطلاب الفقراء المنتمين إلى الطبقات الوسطى والدنيا ممن لا يملكون أي إمكانيات اقتصادية أخرى. ويتم تشجيع هؤلاء الطلاب على المشاركة في الجهاد، وهو شن الحرب المقدسة على غير المؤمنين الذين يصنف معتنقو المذاهب الإسلامية الأخرى على أنهم من أسوأ فئاتهم، وهم يشحنون السنة ويستعدونهم على الشيعة أثناء توفير التدريب العسكري. ويمكن أن تتحول حادثة صغيرة إلى مواجهة مسلحة كبرى، وكانت مدينة كراتشي قد تحولت بالفعل إلى نموذج يشهد على هذا النمط من العنف خلال التسعينيات من القرن العشرين.

ما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به القوات المسلحة الباكستانية في الحفاظ على الأمن الداخلي؟ إن القانون يمنح القوات المسلحة الباكستانية دوراً سياسياً في القضايا الداخلية تحت مسؤولية الحكومة، وتسمح المادة (245) من الدستور الباكستاني للقوات المسلحة «بالعمل على مساعدة السلطة المدنية عندما تُستدعى لهذا الغرض». وكان هناك العديد من المشكلات التي تنتشر على الساحة القومية وتزعزع الأمن القومي، إلى درجة أنه قبل وقوع الانقلاب العسكري عام 1999، كان الناس يتطلعون إلى الجيش باعتباره الجهة التي ستتدخل دائماً لحل هذه المشكلات، ومنها التصدي للإرهاب والطائفية والمتهربين من تسديد أقساط القروض المصرفية والمختلسين وتجار المخدرات ومهربي الأسلحة. كما أن الجيش ظل يدير هيئة المياه والكهرباء منذ ربيع عام 1999، حيث استخدم 30 ألفاً من قواته لمساعدة الحكومة على تحصيل المدفوعات أو في إجراء الإحصاء السكاني في آذار/ مارس 1999 بعد أن تأخر كثيراً عن الموعد المحدد له من قبل. وبالإضافة إلى كل هذا، نجد أن قانون القوات المسلحة الباكستانية لعام 1998 قد أعطى الجيش سلطة تشكيل وعقد محاكم عسكرية إيجازية لمحاكمة العناصر الإجرامية وإصدار أحكام عقابية تكون عبرة للآخرين وتتسق مع فداحة الجريمة المرتكبة. وهكذا فقد طُلب من العسكري أن يكون شرطياً وقاضياً في الوقت نفسه.

إن تزايد إسناد مسؤوليات للجيش للقيام بمهام ذات طبيعة مدنية قد يكون هو العامل الذي شجعه على الاقتناع بأنه أكثر قدرة من المؤسسات المدنية في هذا المجال، كما شجعه على التفكير في أخذ زمام المبادرة وتصدُّر هذا العمل. وهنا يبرز التساؤل حول الحد الذي يبدأ عنده تدخل القوات المسلحة في العمل السياسي والحد الذي ينتهي فيه هذا التدخل؛ فمطالبة القوات المسلحة بالتدخل من أجل القيام بواجبات إدارية روتينية يعني الاعتراف بالإخفاق في الشجاعة والمسؤولية وهو أمر يجب ألا تتعرض له أي حكومة مدنية. وكان من المفترض أن يكون الوضع الأمثل هو إبقاء الجيش بعيداً عن التورط في مستنقع الحياة السياسية والمحافظة على بريقه المؤسسي المتفوق. أما المعضلة الأخرى التي يواجهها رئيس أركان الجيش فهي أنه إذا نأى بنفسه عن دهاليز السياسة فإنه سيعتبر مؤيداً للتدهور السياسي والاقتصادي الذي تتعرض له البلاد. إن الافتراض الأساسي الذي يرى أن للجيش دوراً تعزيزياً ظل يستند دائماً إلى فكرة أن هذا الدور سوف يستمر لفترة قصيرة، وأن المؤسسات التي سيتم إصلاحها ستتولى لاحقاً معالجة المشكلات القائمة. بيد أن العقدة هي أن الإصلاح يعتبر مفهوماً غير معروف في باكستان، وذلك على غرار ما أثبته نواز شريف خلال الفترة 1997 ـ 1999 عندما أعفى مسؤولي الخدمة المدنية الذين لم ينصاعوا لأهوائه من مناصبهم وأتى بأشخاص طائعين وخانعين لسلطته، مانعاً بذلك أي إمكانية للتأكد من مدى ملاءمة الأشخاص الذين عينهم وكفاءتهم لشغل هذه المناصب.

في وجه هذا التدهور الداخلي يأتي السؤال المتعلق بمدى مسؤولية القوات المسلحة أمام الشعب. لقد ساهمت القوات المسلحة الباكستانية في العمل الذي تقوم به الحكومة، بيد أن العسكر لم يوافقوا على حل توفيقي يتم بموجبه تخفيض ميزانيتهم، كما لم يوافقوا على إعلان الأرقام التي تخص ميزانيتهم والتي تتضمن تفصيلات الإنفاق وتكلفة الحصول على المعدات. ويبدو أن من شبه المستحيل أن يحققوا هدفهم الخاص بتحسين الاقتصاد دون إجراء تغيير في مستوى إنفاقهم العسكري (الذي بلغ 6.5٪ من الناتج القومي الإجمالي عام 1998).

هناك سياسات أخرى يمكن أن تتسبب في حالة انقسام في داخل الجيش نفسه في الوقت الذي يعكف فيه الجنرال مشرف على وضع السياسات ذات الصلة بهذه المؤسسة. ومايزال أقرب مستشاريه متحدين خلفه، ولكن قد تقع الخلافات حول السياسات التي يجب أن تنتهج تجاه أفغانستان والهند وبشأن الخيارات الاقتصادية أو بخصوص ضرورة الاستمرار في عملية التطهير على الصعيد الداخلي[60].

استحالة تقاسم السلطة

إن من قبيل التناقض أن يبدو العسكر أكثر استعداداً من القادة المدنيين لتقبل فكرة تقاسم السلطة. وعلى الرغم من أن الحكومات المدنية قد طلبت بشكل متكرر من المؤسسة العسكرية القيام بمهام غير عسكرية، فإن هذه الحكومات رفضت إضفاء السمة المؤسساتية على الدور الذي تؤديه المؤسسة العسكرية في إطار الكيان السياسي. ويبدو أن من الصعب للغاية أن يتم تجاوز الهيئات التي وُصفت عام 1976 بأنها تشكل الهيئة العليا للدفاع؛ وهي لجنة الشؤون الدفاعية بمجلس الوزراء التي تتكون من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ووكيل وزارة الخارجية ووزير الداخلية ورئيس أركان الجيش ومدير جهاز المخابرات العامة. وهناك مجلس الدفاع في وزارة الدفاع بالإضافة إلى هيئة الأركان المشتركة؛ بيد أن مجلس الدفاع لم يجتمع على الإطلاق كما لم تنعقد لجنة الشؤون الدفاعية التابعة لمجلس الوزراء إلا نادراً. وفيما يتعلق بهيئة الأركان المشتركة فمن الصعب أن تعتبر مؤسسة لاقتسام السلطة. ومنذ أن تم إنشاء هذه الهيئة في عام 1976 ظل رئيس أركان الجيش هو الذي يشغل منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة بصورة حصرية باستثناء اثنين برتبة فريق بحري وآخر برتبة فريق طيار. وفي الواقع لم يتمكن أي رئيس لهيئة الأركان المشتركة من تشكيل هيكل تنظيمي متكامل وفاعل ليمارس واجباته. وكان الرئيس الأسبق ضياء الحق قد طلب مراجعة تجربة هذه المؤسسة القيادية وتم رفع تقرير له في مطلع عام 1979، ولكن لم تُتخذ أي قرارات ولم تُجر أي تغيرات. وفي أيلول/ سبتمبر 1997، أمر نواز شريف بإجراء دراسة تعدها وزارة الدفاع بالتنسيق مع رؤساء أركان الأفرع الثلاثة للقوات المسلحة

(الجيش والبحرية والجوية)، تتناول تنظيم رئاسة هيئة الأركان المشتركة وهيكلها ودورها، ولكن لم يتبع تلك الدراسة أي نتائج. أما الفترة الوحيدة التي كانت فيها رئاسة هيئة الأركان المشتركة ذات فائدة لرئيس الجهاز التنفيذي فهي خلال حرب أفغانستان، عندما كان للهيئة سيطرة على جهاز المخابرات العامة.

إن الحاجة إلى إنشاء مؤسسة محايدة تمنع التضارب بين اختصاصات كل من رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ورئيس أركان الجيش، وإنشاء هيئة لفض النزاعات تم استشعارها بقوة خلال عقد التسعينيات[61]. وهنالك تردد كبير إزاء إنشاء مؤسسة يمكن أن تكون بمنزلة منتدى للنقاش والحوار بشأن قضايا الحكم.

قامت رئاسة الجمهورية بتشكيل مجلس الدفاع والأمن القومي في كانون الثاني/ يناير 1997، ويتكون المجلس من عشرة أعضاء هم: رئيس الجمهورية (الذي يرأس المجلس) ورئيس الوزراء ووزراء كل من الدفاع والخارجية والداخلية والمالية ورؤساء أركان الأفرع الثلاثة للقوات المسلحة ورئيس هيئة الأركان المشتركة. وكان الهدف من إنشاء المجلس هو مساعدة الحكومة وإسداء النصح والمشورة لها في الشؤون المتعلقة بالمصالح القومية للدولة والتي تشمل الدفاع والأمن الداخلي والخارجي والقضايا الاقتصادية والاجتماعية. وكانت هناك ردود أفعال مختلفة تجاه تأسيس هذا المجلس؛ فقد اعترضت جميع الأحزاب الباكستانية على إنشائه باستثناء حزب الرابطة الإسلامية؛ فأولاً، ترى هذه الأحزاب أن الحكومة سوف تكون تحت وصاية الجيش بشكل مستمر حيث كان مفهوماً أن مجلس الدفاع والأمن القومي قد تم تأسيسه تحت ضغوط من قبل المؤسسة العسكرية، وبموافقة ضمنية من المرشح نواز شريف الذي كان فوزه بمنصب رئيس الوزراء مرجحاً في الانتخابات القادمة. إلا أن الجنرال جهانجير كرامات، الذي كان يتولى منصب رئيس أركان الجيش آنذاك، نفى هذا الأمر نفياً قاطعاً وأعلن أن مجلس الدفاع والأمن القومي يعتبر بيئة ممتازة لتنسيق السياسات[62]. وثانياً، تخوفت الأحزاب السياسية من تزايد سلطات الرئيس إلى درجة تجعله الأقوى وبخاصة أنه قد أسس هذا المجلس في ظل حكومة انتقالية. وكان رد الفعل الشعبي أكثر لطفاً

وقبولاً إذ رحب البعض بفكرة التنسيق الأفضل بين العسكر والمدنيين وبين الأفرع الثلاثة للقوات المسلحة، ورأى البعض أنه يتيح استمرارية محتملة للسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة الانتقالية، بينما اعتبره البعض أداة لتعزيز الشفافية في السياسات القومية. وكذلك ساد اعتقاد أن مجلس الدفاع والأمن القومي سوف يحول دون تدهور الأوضاع على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ مما يحول بدوره دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات غير دستورية. وعلى الرغم من ذلك فإن مجلس الدفاع والأمن القومي تم تحييده من قبل رئيس الوزراء الجديد (نواز شريف) الذي لم يقم بحل المجلس المذكور، ولكنه دعاه للانعقاد مرة واحدة فقط بعد توليه مقاليد الحكم.

كانت القوات المسلحة هي الجهة التي سعت إلى إنشاء مجلس أمن قومي بصيغة أخرى، طرحها الجنرال كرامات في خطاب ألقاه في تشرين الأول/ أكتوبر 1998 وترتب عليه تقديمه استقالته من الخدمة في القوات المسلحة. وكانت الصيغة التي طرحها لتشكيل مجلس أمن قومي سوف تعمل على تجنب حالة الاستقطاب التي تتسم بها الحياة السياسية في باكستان، حيث كانت ستساعد على وضع عملية صنع القرار في الإطار المؤسساتي وتجنيبها الخضوع لتأثير التصرفات الفردية أو النزوات الشخصية والأهواء الضيقة. وكان من المفترض أن تُضمَّن صيغة المجلس الذي اقترحه الجنرال كرامات في هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة مكونات؛ هي مجلس الأمن القومي وهيئة الأركان المشتركة ومستشارون محايدون من أهل الكفاءة والخبرة الذين يمكن الاعتماد عليهم. بيد أن هذه الصيغة قوبلت بالرفض على أساس أن مجلساً كهذا لن يكون مسؤولاً أمام أي جهة، وأن التجارب السابقة للارتباط بالمؤسسة العسكرية في صنع القرار الخاص بالأمور المدنية كانت غير صحية. وفي نهاية المطاف، قام الجنرال مشرف بتكوين مجلس للأمن القومي في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1999، أي بعد حوالي أسبوعين فقط من توليه السلطة. وتكوَّن المجلس من رؤساء أركان الأفرع الثلاثة للقوات المسلحة وخبير مدني في كل تخصص من التخصصات الخمسة التالية: الشؤون السياسية والقانونية، والاقتصاد، والسياسة الخارجية، والشؤون القومية، والقانون الإسلامي. لذا لم تكن

هناك أي مفاجأة أن يكون الرئيس التنفيذي (الجنرال مشرف) من أشد المعجبين بالزعيم التركي كمال أتاتورك وبنموذج الحكم الذي يمنح الجيش دوراً دستورياً في الحياة السياسية.

يعتبر التغيير السياسي من أصعب الأمور التي يمكن تنفيذها على أرض الواقع في باكستان، حيث لا توجد مؤسسة بحثية قوية تقوم بتوفير التحليلات التي تعزز الاهتمام بالجوانب الاستراتيجية وتدفع الحياة السياسية في هذه الدولة نحو التطور. وهنالك العديد من المؤسسات التي تسمى مجازاً بمراكز البحوث في باكستان، وتتركز بشكل رئيسي في إسلام آباد وكراتشي، ولكن قدرتها على إحداث تطوير في الوضع الداخلي تكاد تكون معدومة؛ حيث إن "الباحثين" العاملين فيها غالباً ما يقومون باجترار الرواية الرسمية للسياسات التي تنتهجها الدولة، ويتم إهدار الأموال والجهود دون تحقيق مخرجات ذات قيمة تذكر. وهناك تناقض آخر وهو أن الباحثين الباكستانيين يقدمون تحليلات مفيدة ومهمة وذات فكر أصيل حول الاستراتيجية التي تتبعها بلادهم عندما يعملون في مراكز بحثية بالخارج، مثل المراكز المتوافرة في أستراليا والمملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك ثمة حاجة إلى صياغة رؤية رسمية للأمن القومي وذلك بهدف تحقيق الاستمرارية والشفافية وتكامل السياسات القومية في المجالات ذات الصلة. وإبان تولي الجنرال كرامات لمنصب رئيس أركان الجيش، كان قد اقترح أيضاً إنشاء مركز بحثي "مرموق" يوفر التحليلات اللازمة ويربط بين صانعي القرار والأكاديميين. كما لا يوجد أي مركز بحثي لتخطيط السياسات في وزارة الخارجية، يمكنه استشراف المهام التي سوف تكلف بها هذه الوزارة في المدى البعيد بدلاً من اكتفائها بتصريف الواجبات التشريفية اليومية. وهكذا فقد تُرك أمر الحوار حول القضايا الاستراتيجية والأمنية للجنرالات المتقاعدين والصحفيين المتخصصين الذين تستخدمهم الشركات الإعلامية الخاصة وليس لهم دور أو تأثير مباشر في عملية صنع القرار. ولذلك لم يكن مفاجئاً أن يعلن الجنرال مشرف في خطابه الذي وجهه إلى الشعب الباكستاني في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1999 تشكيل مؤسسة أبحاث من الخبراء «تُلحق

بمجلس الأمن القومي وتعمل على تقديم النصح في إطار مؤسسي». وسميت هذه المؤسسة بالإدارة القومية للإعمار ويرأسها الفريق أول (المتقاعد) سيد تنوير حسين نقفي.

حالة فريدة: سيطرة العسكر على القدرات النووية

نفذت باكستان في يومي 28 و30 أيار/ مايو 1998 ستة تفجيرات نووية في أعقاب التفجيرات التي نفذتها الهند في 11 و13 أيار/ مايو من السنة نفسها. وقد أدى هذا الإعلان الثنائي من طرف الدولتين أنهما قد تبوّأتا وضعية الدول المالكة للأسلحة النووية إلى إحداث تغيير درامي في الوضع الأمني بمنطقة شبه القارة الهندية وأثار تساؤلات بشأن أمن باكستان ودور المؤسسة العسكرية فيها. ومنذ استيلاء العسكر على السلطة في تشرين الأول/ أكتوبر 1999، أصبحت باكستان تمثل حالة فريدة لكونها دولة ذات قدرات نووية تخضع لسيطرة نظام عسكري. وفيما يتعلق بالسياسات الداخلية لباكستان، فإن التطور النووي يمثل أفضل نموذج لاستمرارية السياسة الأمنية بين المدنيين والعسكريين؛ فقد تم تدشين البرنامج النووي من قبل ذوالفقار علي بوتو عام 1975 تعبيراً عن رد فعل على التفجير النووي الذي نفذته الهند عام 1974 لأغراض "سلمية". وواصل الرئيس ضياء الحق هذا البرنامج كما حافظ رؤساء الوزراء المنتخبون من بعده على استمراريته[63].

تفاعلات القدرة النووية

ظل البرنامج النووي تحت سيطرة المؤسسة العسكرية منذ عهد ضياء الحق، وعملت أجهزة البيروقراطية المدنية على دعم جهود المؤسسة العسكرية بنشاط من خلال المؤسسة النووية العلمية[64]. وبما أن القيادة العسكرية العليا قد أصبحت الآن تتولى حكم البلاد لفترة تقدر بحوالي سنتين، فعليها الاستمرار في تحسين مستوى الشفافية في الحقل النووي وذلك بصياغة رؤية نووية. لقد قامت الهند بإصدار مسودة الرؤية النووية الخاصة بها في آب/ أغسطس 1999؛ ولكن هناك احتمالاً ضئيلاً أن تكون الحكومة المدنية السابقة أو الحكومة العسكرية الحالية في باكستان قد فرغت من إعداد مثل هذه

الوثيقة. وكان بعض المحللين قد نشروا تصوراتهم للجوانب التي يجب أن تشملها هذه الوثيقة[65]. ونظراً إلى الحالة المتدهورة لاقتصاد باكستان ومحدودية مواردها يبدو واضحاً أن من واجبها ألا «تدخل في لعبة أرقام مع الهند وألا تحدد الحد الأدنى لأرقامها»[66]. وبإمكانها أن تقوم بتطوير قوة تتمركز في الأرض مكونة من صواريخ، على الرغم من أن الصواريخ البالستية العابرة للقارات ليست ضرورية، ويجب أن تُقتصر الأهداف على المراكز الحضرية والصناعية في الهند. ويبدو أن مبدأ "عدم المبادرة بالاستخدام" لا ينطبق على حالة باكستان التي تعتبر نفسها مهددة بسبب تفوق الهند في الجوانب النووية والقدرات التقليدية. ومع ذلك فإن على باكستان أن تفصح عن الكيفية التي سيكون عليها ردها في حالة وقوع هجوم هندي رئيسي ضدها بالأسلحة التقليدية. إن "خيار المبادرة بالضربة الأولى" واستخدام الأسلحة النووية في حالة وقوع هجوم على باكستان من قبل الهند يتطلب من الأولى بدء مرحلة جديدة من السياسات في هذا الصدد، تتسم بالوضوح وعدم الغموض.

إن على القيادة العسكرية العليا أن تلم إلماماً تاماً بطبيعة وكيفية إدارة حرب نووية وتبعات اندلاعها استعداداً لوقوع حدث من هذا القبيل. ويجب تجويد الأداء في العمليات الاستخبارية لضمان توافر المعلومات الدقيقة في الوقت الملائم حول العدو المحتمل. وهذه دعوة أخرى إلى تأسيس وكالة مخابرات يعتمد عليها وتكون قادرة على جمع كم هائل من المعلومات وتحليلها، ومن ثم تقديم تحليلات دقيقة إلى صانعي القرار. وتجب إعادة تنظيم القوات المسلحة الباكستانية لكي تتمكن من التعرف بكفاءة تامة على الصواريخ الموجهة ضدها من قبل العدو والتعامل معها وأن تكون قادرة على مباشرة الرد باستخدام الأسلحة النووية. كما ينبغي أن تتحول رئاسة هيئة الأركان المشتركة إلى تنظيم عسكري يربط بالفعل بين الأفرع الثلاثة للقوات المسلحة بهدف تنسيق المجهود الحربي. وفي شباط/ فبراير 2000 أعلن الجنرال مشرف تشكيل هيئة قيادة قومية جديدة تكون مسؤولة عن صياغة السياسات، وتم تكليفها بممارسة السيطرة على استخدام جميع القوات والمؤسسات ذات الصفة الاستراتيجية وتطويرها[67]. وتتكون هيئة القيادة القومية من لجنتين هما: لجنة السيطرة على استخدام القدرات النووية

وتختص بالإشراف على تطوير ترسانة باكستان من الأسلحة النووية، ولجنة السيطرة على التطوير ومهمتها التطوير الفعلي لمنظومة الأسلحة النووية. تضم هاتان اللجنتان خليطاً غريباً من المدنيين والعسكريين مع إعطاء الرئيس التنفيذي (الجنرال مشرف) المكانة البارزة واللائقة في اللجنتين. ومن الصعب أيضاً التمييز بين الدور المناط بكل من اللجنتين وذلك لتشابه عضويتهما؛ إذ إن لجنة السيطرة على الاستخدام يترأسها الرئيس التنفيذي، ونائب رئيسها هو وزير الخارجية، وتتكون عضويتها من وزيري الدفاع والداخلية ورئيس هيئة الأركان المشتركة ورؤساء أركان الأفرع الثلاثة للقوات المسلحة والمدير العام لقسم التخطيط الاستراتيجي وممثلين للمؤسسات العلمية والتقنية. أما لجنة السيطرة على التطوير فيترأسها رئيس الحكومة، ونائب رئيسها هو رئيس هيئة الأركان المشتركة، وتضم رؤساء أركان أفرع القوات المسلحة والمدير العام لقسم التخطيط الاستراتيجي بالإضافة إلى ممثلين للمؤسسات العلمية والتقنية.

إن الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في حالة الضربة النووية هي أيضاً موضوع آخر يستحق الاهتمام؛ فقبل الانقلاب العسكري الأخير كان هناك اعتقاد أنها يمكن أن تكون مكونة من لجنة الشؤون الدفاعية في مجلس الوزراء ناقصاً وزير الخارجية، مما يجعل قرارها في هذه الحالة قراراً صادراً عن أعضاء مختصين خولت لهم سلطات وصلاحيات متساوية[68]. أما في ظل الوضع الحالي فقد أصبح القرار منحصراً كلية في أيدي القيادة العسكرية العليا. ويأتي إعلان الرئيس التنفيذي اعتزامه التركيز على محاربة الفساد واستعادة الثقة في اقتصاد البلاد لتجعل الأمر يبدو وكأن القضية النووية قد جُمدت لبعض الوقت. ويترك هذا التصرف غموضاً حول المعنى الحقيقي للقدرة النووية ويثير تساؤلاً بشأن تحديد الدور الذي تؤديه فعلاً في أمن باكستان.

الأمن القومي على مستوى آخر: الاهتمام الدولي

هناك تناقض آخر يتعلق بالوضع الأمني لباكستان وهو أن قدرتها النووية المعلنة أصبحت موضع اهتمام دولي بدلاً من مجرد كونها إنجازاً يكسبها الهيبة وقدرة الردع. وفي هذا الصدد، أصبحت باكستان الآن تحت المراقبة المكثفة.

إن الرابط بين الأوضاع الأمنية في كل من باكستان والهند أصبح أقوى مما كان عليه في أي مرحلة سابقة؛ إذ إن كلتا الدولتين مشمولة بالمطالب التي تطالبهما المجموعة الدولية بتنفيذها. ويطالب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1172) الصادر في 6 حزيران/ يونيو 1998 كلاً من الهند وباكستان بوقف برامج التسلح النووي وإلغائها، والالتزام بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي ماتزال قيد المناقشة والتفاوض، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك لكونهما ماتزالان تصنفان ضمن الدول غير النووية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أصدرت برنامجاً في شكل قائمة من أربع خطوات لدول جنوب آسيا تتضمن "معايير نووية" محددة وهي: أ) التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمصادقة عليها؛ ب) وقف إنتاج المواد الانشطارية القابلة للاستخدام لأغراض التسلح قبل الانتهاء من صياغة نص المعاهدة التي ستعالج هذا الموضوع؛ ج) إحكام الرقابة على الصادرات لمنع انتقال التقنيات الحساسة من جنوب آسيا؛ د) ضبط التسلح النووي والصاروخي وتقييد نشر هذه الأسلحة[69].

إن المستقبل الأمني لباكستان أصبح يعتمد الآن على عملية ذات ثلاثة محاور هي الحوار الثنائي بين الهند وباكستان، ثم الاهتمامات والمصالح الأمنية الإقليمية التي تكون القوى الكبرى طرفاً معنياً بها، وأخيراً الحوارات الجارية على المستوى الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة حول نزع الأسلحة والمنتديات الدولية الأخرى.

إن رفض باكستان التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو العقبة الكأداء التي تنهار عندها جميع المفاوضات، ويبدو أن هناك إجماعاً عاماً في هذه الدولة حول هذه النقطة. ويُنسب إلى رئيس أركان سابق من رؤساء أركان الجيش الباكستاني قوله: «إذا أراد المجتمع الدولي من باكستان أن تكون طرفاً في المعاهدات الدولية المختلفة، فإن عليه حينئذ أن يساعدنا على خلق البيئة الأمنية والاقتصادية الملائمة التي يمكن فيها لتلك المعاهدات أن تصبح مقبولة على أساس أنها تصب في مصلحتنا القومية»[70]. وكذلك ثمة تخوف عام في باكستان من احتمال أن يتلاشى النزاع حول

إقليم كشمير، وتذهب مطالب باكستان في هذا الخصوص سدىً وتصبح طي النسيان في حالة توقيعها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث «يستحيل التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إذا لم تُحل قضية كشمير»[71]. ويُعتبر هذا الربط بين هاتين المسألتين إثباتاً إضافياً للرأي القائل بأن باكستان لا تستطيع التفكير في أمنها في ضوء موقف جديد. ومع ذلك فقد أعلن نواز شريف في خطابه الذي ألقاه في أيلول/ سبتمبر 1999 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن باكستان سوف توقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وهي «متحررة من الإكراه والضغوط»، وكانت هذه الكلمات تعبيراً واضحاً ضد استخدام فاعلية الابتزاز الاقتصادي للتأثير في موقف بلاده.

يجب الإقرار بأن مستقبل السياسة النووية لباكستان أصبح الآن مرتبطاً أكثر من أي وقت مضى بوضعها الاقتصادي. إن تحويل الإمكانيات النووية إلى قدرات تسليحية لن يكون ممكناً من دون إنفاق مالي مكثف، ولكن الوضع الاقتصادي لباكستان لن يسمح بمثل هذا التطور وما ينشأ عنه من زيادة في معدلات الإنفاق العسكري، كما أن تخصيص حصة أكبر من ميزانية الدفاع للصرف على تطوير القدرات النووية سوف يقتضي حتماً تخفيض حجم القوات المسلحة. ولن يكون هذا الأمر مقبولاً لدى الجيش حيث إن دوره الاجتماعي في كل أنحاء البلاد سوف يتقلص، كما أن قدراته التقليدية المستخدمة في مواجهة التهديد الهندي سوف تتعرض للمخاطر، وقد أثبتت الهزيمة الأخيرة في كارجيل ضرورة تخصيص كميات أكبر من القوات والمعدات لمواجهة القوات المسلحة الهندية. وعلاوة على ذلك، فإن صندوق النقد الدولي قد يجعل الموافقة على القروض التي تحتاجها باكستان بشدة وإعادة جدولة الديون أكثر صعوبة. وكانت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على باكستان والهند بعد قيامهما بإجراء التفجيرات النووية، قد رُفعت بصورة جزئية فقط في حالة باكستان وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر 1998. أما الصين، وهي الحليف القوي لباكستان، فهي ليست في وضع يمكنها من تقديم معونات اقتصادية وعسكرية كافية لكي تخفف من

وطأة الواقع المرير المترتب على إخفاق باكستان الاقتصادي وطموحاتها النووية. وقد تحترم الصين أيضاً التعهدات التي التزمت بها للولايات المتحدة الأمريكية في أيار/ مايو 1996 بعدم تقديم مساعدات لدول تملك منشآت نووية غير مأمونة وأن توقف مساعداتها المعلنة إلى باكستان[72].

إن أفكار الجنرال كرامات، التي أدت به إلى الاستقالة والتقاعد الإجباري من الخدمة العسكرية، تم تطبيقها عندما استولى خليفته على السلطة. وعلى الرغم من ذلك، فإن من المشكوك فيه أن يؤدي تنفيذ فكرة إنشاء مجلس الأمن القومي والهيئة الاستشارية الملحقة به إلى الإسراع بخطى تحقيق تغيير في نمط التفكير والعقلية السياسية والاستراتيجية السائدة في باكستان. وثمة تطلعات وتوقعات كبيرة بشأن الاقتسام الفعلي للسلطة وإعادة توزيع الثروة، وهي بحاجة إلى الوقت لتجد طريقها إلى التنفيذ وتصبح واقعاً ملموساً، بيد أن السجل السابق لتجارب الحكم العسكري في باكستان يترك قدراً ضئيلاً من التفاؤل ويضعف الأمل في هذا المجال.

الخاتمة

طبقاً لما ذكره أودونيل وشميتر (O'Donnell and Schmitter) «تحقق الحالة الاعتيادية عندما يصل الناشطون في الحياة السياسية إلى مرحلة يتوقع فيها كل منهم من الآخر أن يلعب وفقاً لقواعد اللعبة»[73]. ولا يملك المرء إلا أن يتساءل عما تعنيه صفة "الاعتيادية" في الحياة السياسية التي تعرفها باكستان؛ فخلال أحد عشر عاماً من الحكومات المدنية التي تعاقبت على سدة الحكم في باكستان خلال الفترة 1988-1999 – وهي أطول مدة زمنية فاصلة بين نظامين عسكريين في تاريخ هذه الدولة – لم توضع أي قواعد تذكر تحدد الإجراءات أو المعايير الخاصة بصنع القرار. وعلى العكس من ذلك أصبحت السلطة السياسية فردية الطابع واتسمت العلاقات السياسية بالاستقطاب. وكان هناك اتفاق ضمني أن تؤدي المؤسسة العسكرية دوراً مهماً من وراء الكواليس في حكم البلاد. وكانت هذه الفترة المشار إليها قد أعتبرت في الأصل مرحلة "تحول ديمقراطي"، إلا أنها تحولت إلى فترة انتقال إلى نظام عسكري آخر.

ظلت الأنظمة العسكرية في باكستان تعامل دائماً باعتبارها حالة مؤقتة وعابرة وأنه من المفترض أن تقوم بتهيئة الظروف "للعودة إلى الديمقراطية". ولكن هذه الفرضية غامضة إلى حد بعيد؛ فأولاً نجد أن العسكر قد ظلوا دائماً يمارسون نفوذاً سياسياً غير مباشر عن طريق السيطرة على الحكومات المدنية والتأكد من أنها تولي الاهتمام المستحق لأمن البلاد، دون السماح بإشاعة الحوار العام حول كيفية تقويم الأمن القومي (مثل كيفية تحديد طبيعة الظروف التي يمكن أن يتحقق فيها هذا الأمن القومي والعوامل التي يمكن أن تشكل تهديداً له وكيفية المحافظة عليه في حالة تعرضه للتهديد). أما الحكومات المنتخبة فقد رفضت باستمرار إضفاء الصفة المؤسسية على النفوذ السياسي الذي يمارسه الجيش على الرغم من المطالب المتكررة من قبل القيادة العسكرية العليا. ثانياً، عندما استولى العسكريون على السلطة تعهدوا بإعادة الديمقراطية ولكنهم لم يضعوا قواعد أو معايير أكثر من مجرد إجراء "انتخابات حرة وتنافسية". إن الديمقراطية والتحول نحو الديمقراطية، مع الإقرار بالتدرج في التطبيق والممارسة[74]، لا يمكن أن

يتحققا دون التزام الأفراد والمؤسسات العاملة بهما. بيد أن هذا الالتزام، وهو من أخلاقيات الديمقراطية، لم يطبق قط من قبل المرشحين الذين يسعون إلى تولي السلطة في باكستان.

وأخيراً، فمن جوانب الغموض أن الديمقراطية في باكستان قد وقعت تكراراً في أيدي سياسيين مدنيين "تدربوا" على ممارسة السلطة السياسية خلال فترات حكم عسكري مطولة. وينطبق هذا على حالتي ذوالفقار علي بوتو ونواز شريف، اللذين منحتهما المؤسسة العسكرية مسؤوليات سياسية، بينما تدربت بناظير بوتو بطريقة لا إرادية فرضتها الظروف، حيث تعلمت كيف تحارب التسلط ولكنها لم تتعلم كيف تبني الديمقراطية. لقد كان ذوالفقار علي بوتو ونواز شريف حاكمَين مستبدَين، قاما بتغيير القوانين والممارسات السياسية من أجل تلبية طموحاتهما الشخصية؛ فعلى مدى فترة لم تزد على سنتين ونصف تمكن نواز شريف من إقصاء رئيس القضاء ورئيس الجمهورية ورئيس أركان الجيش من مناصبهم، كما قام بتعديل الدستور لكي يزيل كافة القيود التي تحد من سلطته. وكان ذوالفقار علي بوتو ونواز شريف قد سقطا بسبب إقدامهما على توسيع حدود سلطتهما لتشمل أموراً عسكرية بحتة من صميم اختصاص المؤسسة العسكرية. وفي الواقع فقد أصبح التكرار نمطاً ثابتاً في الحياة السياسية الباكستانية وحال دون تحقيق أي تحديث أو إصلاح.

هنالك مقاومة قوية لمحاولات التجديد في فعاليات الحياة السياسية في الداخل وفي مجال السياسات المنتهجة على الصعيد الدولي. وتهيمن على الأخيرة المخاوف الأمنية التي يمكن تلخيصها في «البحث عن حماية ضد التهديد الهندي بالسعي إلى الحصول على عمق استراتيجي في أفغانستان». ويبدو أن السلطة السياسية والدور الأمني قد أصبحا عنصرين ممتزجين في الفهم العام لدى المواطنين الباكستانيين. إن المشاركة في الحياة السياسية الداخلية نادرة للغاية، وبالنسبة إلى البيروقراطيين المدنيين أو الذين يطلق عليهم اسم "النخبة" لابد من أنهم ينظرون إلى هذه المشاركة باعتبارها تقتصر على الانتخابات. وبمجرد وصولهم إلى السلطة ينصرف البيروقراطيون إلى تجاهل الوعود

الانتخابية ويتناسون إعادة توزيع السلطة والثروة ويتراجعون عن تأييدهم ودعمهم للحياة البرلمانية ولنظام الحكم الاتحادي (الفيدرالية).

بدأ شكل من أشكال المجتمع المدني، في صيغة منظمات غير حكومية ونشطاء في مجال حقوق الإنسان، بالظهور في باكستان أثناء فترة حكم ضياء الحق. وكان هذا المجتمع المدني يتكون من أفراد أو جمعيات حاولت تأسيس وتعزيز الانتماء إلى هويات وحقوق سياسية تتجاوز حدود "المواطنة" المجردة، ومن ذلك مثلاً حقوق المرأة وحرية التعبير وحقوق الأقليات الدينية والأقليات العرقية. لقد سعت هذه الجماعات إلى إحياء تعبئة سياسية على أسس غير تلك التي حددتها الحكومة، ولكن جهودها تعرضت للقمع المستمر من قبل النظام العسكري في عهد ضياء الحق، وعلى نحو أقل من قبل الحكومات المدنية. وتعتبر جماعات حقوق الإنسان المدنية قوة سياسية جديدة تعمل على دق إسفين بين المجتمع المدني والجهاز البيروقراطي لكونها تطلب من القادة ما هو أكثر من "أمن" البلاد. ومن المفارقة أن يحدد الجنرال مشرف أولوياته ويحصرها في الحرب ضد القادة المفسدين والمتهربين من دفع أقساط القروض واستعادة الثقة بالاقتصاد؛ وبذلك فهو يسعى إلى استرضاء "المجتمع المدني" وكسب وده بسرعة. وعلى هذا، فإنه قد اهتدى إلى تنحية الأمور العسكرية جانباً والتي كان من المفترض أن تحظى باهتمامه المباشر ويبذل فيها جُل طاقته، ومنها القضايا النووية المعقدة. ومايزال الوقت مبكراً للغاية لتعرُّف ما إذا كان هذا التوجه سيؤدي إلى تجديد في العقلية الأمنية وتعرُّف طبيعة الأعمال التي تقوم بها الحكومة في باكستان.

وقد حدث التحول الديمقراطي في باكستان مرة واحدة فقط عام 1971. وجاء رفض ذوالفقار علي بوتو الاعتراف بالفوز الانتخابي الذي حققته رابطة عوامي برئاسة الشيخ مجيب الرحمن في باكستان الشرقية ليشكل رفضاً متزامناً للديمقراطية الوليدة. وقد اختط هذا التطور سابقة خطيرة أمام النظام العسكري الذي حكم البلاد في الثمانينيات ولرؤساء الوزراء المنتخبين الذين تعاقبوا على الحكم خلال فترة التسعينيات. واليوم، يقع العبء على الرئيس التنفيذي للبلاد لكي ينظم تحولاً حقيقياً نحو ديمقراطية حقيقية

تتجاوز كثيراً مجرد حدود تنظيم الانتخابات . ولكن حجم هذا العمل وأهميته تلقيان ظلالاً من الشك على قدرة البيروقراطية العسكرية ومدى التزامها بتغيير نمط السلطة السياسية أو التنازل عنها بعد أن سُلمت إليها طوعاً من قبل البيروقراطيين المدنيين .

الهوامش

1. انظر:

G. O'Donnell and P. Schmitter, *Transition from Authoritarian Rule*, Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1986, p. 8.

2. *Military Balance*, 1999-2000.

3. *Dawn*, 2 December 1997.

4. C. Markovits (ed.), *Historie de l'Inde moderne 1480-1950*, Fayard, Paris, 1994, 421.

5. انظر:

P. Blood (ed.), *Pakistan: A Country Study*, Library of Congress, Washington, DC, 1995, 29.

6. انظر:

A. Rashid and F. Shaheed, *Pakistan: Ethnic Politics and Contending Elites*, UNRISD, Geneva, 1993, 5.

7. Ibid., 6.

8. S. Cohen, *The Pakistan Army*, 1984, 41.

9. Ibid., 45.

10. Markovits, op. cit., 507-508.

11. D. A. Low, *The Political Inheritance of Pakistan*, Macmillan, London, 1991, 64.

12. انظر:

Y. Samad, "Pakistan or Punjabistan: Crisis of National Identity," in *Intrenational Journal of Punjab Studies*, vol. 2, no. 1, 1995, 23-41.

13. Cohen, op. cit., 37.

14. Ibid., 39.

15. انظر:

H. A. Rizvi, *The Miltary and Politics in Pakistan (1947-1986)*, Foundation Books, New Delhi, 1988, 44-45.

16. Cohen, op. cit., 7.

17. A. Lamb, *Kashmir: Birth of a Tragedy*, Oxford University Press, Karachi, 1994, 105.

18. *Asian Defense Journal*, 9/91.

19. انظر:

S. Mumtaz, "The Dynamics of Changing ethnic Boundaries: A case study of Karachi," in *The Pakistan Development Review*, 29:3 and 4, 1990, 233.

20. انظر:

A. Jalal, *Democracy and Authoritarianism in South Asia*, Cambridge University Press, New Delhi, 1995, 80.

21. Blood, op. cit., 59.

22. Jalal, op. cit., 81.

23. Rizvi, op. cit., 202.

24. Ibid, 205.

25. Ibid, 222.

26. Blood, op. cit., 61.

27. Ibid.

28. Rashid and Shaheed, op. cit., 14.

29. Rizvi, op. cit., 247.

30. Jalal, op. cit., 104.

31. Low, op. cit., 261.

32. C. Kennedy and R. B. Raised, *Pakistan 1995*, Westview, Boulder, 1997, 163.

33. Cohen, op. cit., 88.

34. Rizvi, op. cit., 242.

35. انظر:

K.L. Kamal, *Pakistan: The Garrison State*, Intellectual Publishing House, New Delhi, 1982, 118-119.

36. Rizvi, op. cit., 243.

37. Ibid.

38. Kamal, op. cit., 127.

39. A. Khan (ed.), *Islam, Politics and the State*, Zed, London, 1985, 214.

40. Rizvi, op. cit., 234.

41. T. Amin, "Pakistan in 1993" in *Asian Survey*, vol. 34, no. 2, February 1994, 191.

42. Interview, Islamabad, April 1996.

43. انظر:

A. Alam, "On the Way to Grabbing Absolute Power," in *The Muslim*, 12 October 1998.

44. *The Nation*, April 1996.

45. Interview, Islamabad, April 1996.

46. انظر:

P. Newberg, *Judging the State: Courts and Constitutional Politics in Pakistan*, Foundation Books, New Delhi, 1995, 11.

47. انظر:

A. H. Syed, "Pakistan in 1997," in *Asian Survey*, vol. 38, no. 2, February 1998, 119-120.

48. *The News*, 24 January 1999.

49. *The Friday Times*, 4-11 November 1999.

50. انظر:

General (Retd) Aslam Beg, "Jehangir Karamat's rendezvous with history," in *The Frontier Post*, 18 October, 1998.

51. انظر:

H. A. Rizvi, "Civil-military relations in contemporary Pakistan" in *Survival*, vol. 40, no. 2, Summer 1998, 99.

52. في مطلع أيار/ مايو 1999 اكتشف الجيش الهندي أن حوالي 300 فرد من المقاتلين المسلمين قد تمركزوا في مواقع متقدمة من أراضي كشمير الواقعة تحت سيطرة الهند بالقرب من بلدة كارجيل. واقتضى الأمر فترة شهرين قبل أن تتمكن القوات الهندية من إجلائهم بكلفة بشرية عالية. وكان المجتمع الدولي قد انحاز إلى جانب الهند وأُعتبرت باكستان المعتدي غير المباشر بسبب دعمها للمجاهدين. وخلال لقاء بالرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون في 4 تموز/ يوليو 1999 أعلن نواز شريف أنه سوف يُصدر أوامره بالانسحاب.

53. Speech on 28 October 1999.

54. *The News*, 3 January 1999.

55. انظر مثلاً:

Lieutenant-Colonel (Retd) Muhammad Zaman Malik, "What is the army meant for?" in *Pakistan Observer*, 13 March 1999.

56. *The Muslim*, 17 September 1998.

57. A. Rashid, "Nawaz faces US pressure on Afghan Policy," in *The News*, 16 April 1998.

58. *The Nation*, 31 January 1999.

59. K. Khan, "Pakistan's Religious Schools' Activities" in *The News*, 9 October 1999.

60. انظر:

A. Rachid, "Pakistan's Coup: Planting the Seeds of Democracy?" in *Current History*, vol. 98, no. 632, 410-414.

61. للاطلاع على سرد بشأن الفرص الضائعة في هذا الصدد انظر الافتتاحية في صحيفة *The Friday Times* الأعداد الصادرة خلال الفترة 23- 29 أكتوبر 1998.

62. *The News*, 12 July 1997.

63. انظر:

S. Ahmed "Pakistan's Nuclear Weapons Program: Turning Points and Nuclear Choices," in *International Security*, vol. 23, no. 4, Spring 1999, 183.

64. Ibid, 186.

65. انظر على سبيل المثال دراسات في مجلة *Pakistan Defense Journal* في الفترة 1998 ـ 1999.

66. انظر:

S. Mazari, "India's Nuclear Doctrine in Perspective and Pakistan's Options," in *Pakistan Defense Journal*, October 1999, available at http://www.Defensejournal.com/oct99.

67. *Jane Defense Weekly*, 16 February 2000.

68. انظر:

Lieutenant-General (Retd) Sardar F.S. Lodi, "Control of nuclear button," in *Pakistan Defense Journal*, August 1998, available at http://www.Defensejournal.com/au98.

69. انظر:

M. Lodhi, "Assessing Nuclear Negotiations with the US," in *Pakistan Defense Journal*, September 1999, available at http://www.Defensejournal.com/sept99.

70. *Dawn*, 16 September 1998.

71. انظر:

"General Musharraf's Political Strategy," in *Rawalpindi Nawa-i-Waqt*, 3 November 1999 (FBIS-NES-1999-1105).

72. انظر:

H. Synnott, *The Causes and Consequences of South Asia's Nuclear Tests*, Adelphi Paper 332, International Institute for Strategic Studies, London, 1999, 67.

73. O'Donnell and Schmitter, op. cit., 65.

74. O'Donnell and Schmitter, op. cit., 9.

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1- تقبل للنشر – في هذه السلسلة – البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتّاب عالميون.

2- يُشترط أن يكون البحث المترجم، أو الدراسة، في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3- يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشرت ترجمتها في جهات أخرى.

4- تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5- يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1- تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسختين.

2- ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3- يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4- تقوم هيئة التحرير بتحكيم البحث أو الترجمة للتأكد من مستواها، من خلال محكمين من ذوي الاختصاص.

5- يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث. وفي حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ يخطر الباحث أو المترجم لإجراء التعديلات اللازمة، وإعادتها إلى المركز خلال شهر من تاريخ إخطاره.

6- تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات، بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

	العنوان	المؤلف
1 -	نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنر كوهين
2 -	السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
3 -	النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991-1994)	جوليان ثوني
4 -	حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت، جاري جي باجليانو
5 -	رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
6 -	القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
7 -	برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم، جفري هينج، بول ستيفنز
8 -	الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
9 -	المشاكل القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
10 -	المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
11 -	الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
12 -	السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين-اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
13 -	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد: إيرل تيلفورد
14 -	العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهام فولر

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

العنوان	المؤلف
15 - السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة	دانيال وارنر
16 - التنمية الصناعية المستديمة	ديفيد والاس
17 - التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها	فيرنر فاينفلد يوزيف يانج سفن بيرنيد
18 - جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز	فيكن تشيتريان
19 - العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية»	إدوارد فوستر وبيتر شميت
20 - اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
21 - القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
22 - الشراكة الأوربية ـ المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
23 - رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
24 - النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. أس. بلاكريشنان جوليوس سيزار بارينياس جاسجيت سنج فيلوثفار كاناجا راجان
25 - سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
26 - سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا
لستر ثرو

2 - حرب اليمن 1994: الأسباب والنتائج
إعداد: جمال سند السويدي

3 - **The Yemeni War of 1994: Causes and Consequences**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

4 - امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة
فيبي مار ووليم لويس

5 - الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره
كينيث كاتزمان

6 - **Iran and the Gulf: A Search for Stability**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

7 - إيران والخليج: البحث عن الاستقرار
إعداد: جمال سند السويدي

8 - **Gulf Energy and the World: Challenges and Threats**

9 - المياه في العالم العربي... آفاق واحتمالات المستقبل
بيتر روجرز وبيتر ليدون

10 - الطاقة في الخليج... تحديات وتهديدات

11 - **Gulf Security in the Twenty First Century**
Christian Koch, David Long (Ed.)

12 - التقييم الاستراتيجي
تحرير: زلمي خليل زاد

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

-13 أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين

- 14 The Information Revolution and the Arab World: Its Impact on State and Society

-15 الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار
فرانسيس فوكوياما

-16 Strategic Positioning in the Oil Industry: Trends and Options
Edited by Paul Stevens

-17 قمة أبوظبي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين

-18 إمبراطوريات الرياح الموسمية
ريتشارد هول

-19 Privatization and Deregulation in the Gulf Energy Sector

-20 Air/Missile Defense, Counterproliferation and Security Policy Planning
Dr. Jacquelyn K. Davis, Dr. Charles M. Perry and Dr. Jamal S. Al-Suwaidi

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

29- **Caspian Energy Resources: Implications for the Arab Gulf**

30- **معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي والسياسات العامة**
تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة

31- **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 ـ 2010**
وليد سليم عبدالحي

32- **التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة**

33- **الخليج العربي: مستقبل الأمن والسياسات البريطانية**

34- **الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل**
(دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً) 1862 ـ 1965
محمد فارس الفارس

35- **الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار**
أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية
جاكلين ديفس
شارلز بيري
جمال سند السويدي

36- **هكذا يصنع المستقبل**

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

	العنوان	المؤلف
1 -	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط	جيمس لي ري
2 -	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم	ديفيد جارنم
3 -	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي	هيثم الكيلاني
4 -	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة	هوشانج أمير أحمدي
5 -	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي	حيدر بدوي صادق
6 -	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية	هيثم الكيلاني
7 -	القدس معضلة السلام	سمير الزبن ونبيل السهلي
8 -	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية	أحمد حسين الرفاعي
9 -	المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش	سامي الخزندار
10 -	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي	عوني عبدالرحمن السبعاوي
11 -	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948-1996	نبيل السهلي

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

الرقم	العنوان	المؤلف
12 -	العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير	عبدالفتاح الرشدان
13 -	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته	ماجد كيّالي
14 -	النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق	حسين عبدالله
15 -	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين	مفيد الزيدي
16 -	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية	عبدالمنعم السيد علي
17 -	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية	ممدوح محمود مصطفى
18 -	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية	محمد مطر
19 -	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية	أمين محمود عطايا
20 -	الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)	سالم توفيق النجفي
21 -	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل	إبراهيم سليمان المهنا
22 -	نحو أمن عربي للبحر الأحمر	عماد قدورة
23 -	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية	جلال عبدالله معوض
24 -	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية	عادل عوض وسامي عوض

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

25 -	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل	محمد عبدالقادر محمد
26 -	الرؤية الأمريكية للصراع المصري-البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة	ظاهر محمد صكر الحسناوي
27 -	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989	صالح محمود القاسم
28 -	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل	فايز سارة
29 -	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي	عدنان محمد هياجنة
30 -	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)	جلال الدين عزالدين علي
31 -	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي
32 -	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل	هيل عجمي جميل
33 -	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كمال محمد الأسطل
34 -	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»	عصام فاهم العامري
35 -	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة	علي محمود العائدي

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

36 -	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن	مصطفى حسين المتوكل
37 -	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة	أحمد محمد الرشيدي
38 -	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية	إبراهيم خالد عبدالكريم
39 -	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن	جمال عبدالكريم الشلبي
40 -	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967	أحمد سليم البرصان
41 -	العلاقات العربية ـ التركية بين الحاضر والمستقبل	حسن بكر أحمد
42 -	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي	عبدالقادر محمد فهمي
43 -	العلاقات الخليجية ـ التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل	عوني عبدالرحمن السبعاوي عبدالجبار عبد مصطفى النعيمي
44 -	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة	إبراهيم سليمان مهنا
45 -	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية	محمد صالح العجيلي
46 -	القضية التركية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافية ـ السياسية	موسى السيد علي
47 -	النظام العربي . . ماضيه، حاضره، مستقبله	سمير أحمد الزبن

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

12. *Emerging Powers: The Cases of China, India, Iran, Iraq and Israel*	Amin Saikal
13. *An Institutional Approach to Economic Policy Reform in the Gulf States*	Julia Devlin
14. *Water Scarcity and Security Concerns in the Middle East*	Mary E. Morris
15. *Power, Information and War*	Dan Caldwell
16. *The Changing Balance of Power in Asia*	Anoushiravan Ehteshami
17. *Investment Prospects in a Sample of Arab Stock Exchanges*	Kamal Naser
18. *The Changing Composition and Direction of GCC Trade*	Rodney Wilson
19. *Challenges of Global Capital Markets to Information-Shy Regimes: The Case of Tunisia*	Clement M. Henry
20. *Political Legitimacy of the Minorities: Israeli Arabs and the 1996 Knesset Elections*	Raman Kumaraswamy
21. *International Arms Transfers and the Middle East*	Ian Anthony, Peter Jones
22. *Investment and Finance in the Energy Sectors of Developing Countries*	Hossein Razavi

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

23. *Competing Trade Agendas in the Arab-Israeli Peace Process*	J. W. Wright, Jr.
24. *The Palestinian Economy and the Oslo Process: Decline and Fragmentation*	Sara Roy
25. *Asian-Pacific Security and the ASEAN Regional Forum: Lessons for the GCC*	K. S. Balakrishnan
26. *The GCC and the Development of ASEAN*	Julius Caesar Parreñas
27. *Enhancing Peace and Cooperation in West Asia: An Indian Perspective*	Jasjit Singh
28. *Asia and the Gulf: Prospects for Cooperation*	Veluthevar Kanaga Rajan
29. *The Role of Space-Based Surveillance in Gulf Security*	Bhupendra Jasani, Andrew Rathmell
30. *Arabizing the Internet*	Jon W. Anderson
31. *International Aid, Regional Politics, and the Kurdish Isuue in Iraq after the Gulf War*	Denise Natali
32. *Integrated Middle East Regional Approaches to Arms Control and Disarmament*	Laura Drake
33. *Network-Building, Ethnicity and Violence in Turkey*	Hamit Bozarslan
34. *The Arab Oil Weapon: A One-Shot Edition?*	Paul Aarts

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

35. *Outlook for LNG Exports: The Qatari and Egyptian Experiences* — Hussein Abdallah
36. *Iraqi Propaganda and Disinformation During the Gulf War: Lessons for the Future* — Todd Leventhal
37. *Turkey and Caspian Energy* — Gareth M. Winrow
38. *Iran, Between the Gulf and the Caspian Basin: Strategic and Economic Implications* — Shireen T. Hunter
39. *The United Arab Emirates: Nationalism and Arab-Islamic Identity* — Sally Findlow
40. *The Arab Gulf States: Old Approaches and New Realities* — Abdulkhaleq Abdulla
41. *Turkis-Israeli Relations: from the Periphery to the Center* — Philip Robins
42. *Arab Perceptions of the Euro-Mediterranean Partnership* — Mohammad El-Sayed Selim

يصدر قريباً
عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - The Future of Natural Gas in the World Energy Market

2 - مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي

3 - توازن القوى في جنوب آسيا



الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص . ب : .... المـدينــة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك : (من العدد : .... إلى العدد : ....)

رسـوم الاشتـراك*

للأفـراد :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية شاملة المصاريف فقط.

على أن تسـدد القيـمـة بالـدرهـم الإمـاراتي أو بالـدولار الأمـريكي باسم مـركـز الإمـارات للدراسـات والبـحـوث الاستراتيجية.

حساب رقم 0590712138 – بنك المشرق – فرع شارع خليفة

ص. ب: 858 أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

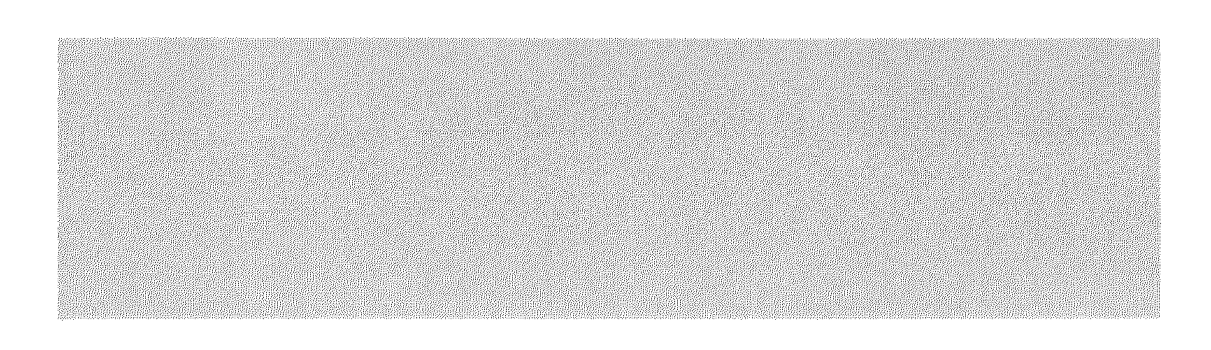
ص . ب : 4567 أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6424044 (9712) فاكس: 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567 ـ أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6423776-2-971 ـ فاكس: 6428844-2-971
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.ac.ae

